

التحليل المالي وانواعه واهميته للمؤسسات



الملخص:-

-
- تحليل البيانات المالية هو تقييم للوضع المالي للأعمال، من خلال دور المحاسب المسؤول عن أداء مجموعة من المهام التي
 - تشمل تحليل الأرباح والخسائر، والقرارات الإدارية. إن فهم الوضع المالي المحدد في المنظمة وتقديم المساعدة في البناء، بالإضافة إلى التعريفات الأخرى لتحليل البيانات المالية، هي قرارات فعالة ومراجعة البيانات المالية للمنظمة تساهم في تقييم وتحديد القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية.
 - في عصر المعلومات والاستثمار الذي نعيش فيه يعتبر التحليل المالي امر بالغ الأهمية لما يسهم به في تحقيق النجاح المالي والإداري للمؤسسات والافراد كذلك.
 - وان ديوان الرقابة المالية الاتحادي يطبق هذا التحليل ضمن تقارير تقويم الأداء على الجهات الخاضعة لرقابته وتم التوصل الى العديد من النتائج والتوصيات التي بدورها عالجت العديد من الانحرافات الحاصلة فيها نحو النجاح المالي والإداري للسنوات اللاحقة

المقدمة: -

تعريف الباحثين للتحليل المالي وهو عملية تشخيص للوضع المالي للشركة من حيث التوازن المالي والمردية المالي: هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية الى اقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار دراسة القوائم المالية باستخدام أساليب رياضية واحصائية بغرض اظهار الارتباطات التي تربط عناصرها والتغيرات التي تطرا على هذه العناصر خلال فترة او عدة فترات زمنية، واكثر هذه التغيرات على الهيكل المالي للمشروع لمساعدة الأطراف المستفيدة في عدة نواحي. ويمكن تعريف التحليل المالي بانه هو عملية تهدف الى تقييم طرق استثمار وتوظيف المال في الشركات، ودراسة الكفاءة والارباح الناتجة عن عملياتها، وتعتمد على استخدام مجموعه من الوسائل ، مثل تحليل النسب المالية بهدف ادراك الفرص والمشكلات الخاصة بالاستثمار ومن اجل ادراك التدفقات النقدية ، والارباح، والمصروفات

تتبع أهمية التحليل المالي باعتباره أداة تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم ، والتغيرات التي تطرأ علي هذه العناصر في فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة :إضافة ألي توضيح حجم هذا التغير علي الهيكل المالي العام للمنشأة، ويمكن تفصيل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية: تحديد القدرة الائتمانية للشركة. تحديد القدرة الايرادية للشركة (وتحديد مدي كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة) تحديد الهيكل التمويلي الأمثل واتخطيط المالي للشركة. تحديد حجم المبيعات المناسب من خلال تحليل التعادل والتحليل التشغيلي. تحديد قيمة الشركة الصافية ومؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة تحديد هيكل التكاليف في الشركة. تقييم أداء الادارة العليا. المساعدة في وضع السياسات والبرامج المستقبلية للشركة وتوفير أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات. تحديد القيمة العادلة لاسهم الشركة.



أهداف التحليل المالي

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات يتم إستعمالها كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في المؤسسة، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة.

للتحليل المالي أهداف كثيرة تتنوع وفقاً لتنوع الهدف من إجراء التحليل، ومن أهم هذه الأهداف:

1. توفير المعلومات اللازمة لإعداد الخطط المستقبلية.
2. إعطاء مؤشرات واضحة لنجاح النشاط الذي تمارسه المؤسسة.
3. تحديد المشكلات المالية والممارسات السلبية لتصحيح المسار.
4. الوقوف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ومدى كفاءتها مالياً.
5. تسليط الضوء على نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لمقاومتها.
6. المساعدة على اكتشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في سوق الأعمال.
7. دعم الإدارة المالية والإدارة العليا في تحديد أهدافها قصيرة وطويلة المدى.
8. تقييم مدى نجاح الإدارة المالية والإدارة العليا كذلك في الحفاظ على الوضع المالي مستقرًا.
9. تحديد الوضع المالي من حيث قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل والقروض والوفاء بسدادها.



الأطراف المهتمة بالتحليل المالي

يُعتبر التحليل المالي عمليةً مهمةً جدًا بالنسبة لعدة فئاتٍ، بحيث تسعى كل واحدةٍ منها إلى تحقيق أهدافها، وذلك بالحصول على أجوبةٍ للتساؤلات التي تمس مصالحها، عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها باستخدام أدوات التحليل المالي ولكن، قبل التطرق إلى الأدوات، يجب أن نذكر أهم الأطراف التي تهتم بالتحليل المالي:



- **المستثمرون:** يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لعدة أغراضٍ، ومنها معرفة قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل، ومعرفة درجة السيولة لدى المنشأة وقدرتها على توفير الأمان للمنظمة عند وقوعها في عسرٍ أو عوزٍ ماليٍّ، وأيضًا تسمح للمستثمرين اكتشاف فرص استثمارٍ أخرى.
- **المُقرضون أو الدائنون:** يقوم المُقرضون أصحاب الديون القصيرة الأجل بتحليل وضع البيان المالي للشركة لمعرفة درجة السيولة، أمّا عن درجة الربحية، تُصبح مَخط اهتمام المقرضين أصحاب الديون طويلة الأجل.
- **المساهمون:** هدف المساهمين من تحليل القوائم المالية هو معرفة ربحية الشركة؛ فالربحية مهمة لإظهار إمكانيات نمو المنظمة وسلامة استثمار المساهمين.
- **إدارة المنشأة ومُلاكها:** تقوم الإدارة بأعمال التحليل المالي لتحديد سيولة وربحية المنشأة، وتقييم كفاءتها وإدارة أصولها وخصومها، واكتشاف الانحرافات السلبية وحلّها.
- **الحكومة:** تهتم الحكومة بالتحليل المالي لأغراض احتساب ضريبة الدخل المستحقة على الشركة.
- كما تهتم مكاتب التحليل المالي والسمسرة، والمصارف وشركات التأمين أيضًا بالتحليل المالي.

قد تختلف خطوات التحليل المالي من محلل لآخر تبعًا للهدف من التحليل والإمكانيات المتاحة والأسلوب المتبع لدى كل محلل والحالات التي يعمل عليها، إلا أنه من الممكن وضع أطر عامة تتضح من خلالها خطوات التحليل المالي، وذلك كالآتي:

1. تحديد الأهداف من التحليل

من الضروري تحديد الهدف من التحليل المالي قبل البدء في التحليل، وذلك لتوجيه التركيز نحو البيانات المالية ذات الصلة بالهدف واستبعاد ما لا يدعم الهدف من التحليل، كما يساعد تحديد الهدف على استخدام الأدوات والوسائل الأكثر ملاءمةً للتحليل والخروج بنتائج تدعم المستفيد وصاحب القرار.

2. تحديد المدى الزمني الذي سيتضمنه التحليل

ينبغي وضع حد زمني من الفترات المالية لإجراء التحليل في نطاقه. ولكي نخرج بنتائج دقيقة من التحليل المالي يفضل تضمين أكثر من فترة مالية إذ إن فترة مالية واحدة قد لا تعبر عن الوضع المالي بشكل دقيق.

3. جمع المعلومات والبيانات المالية اللازمة من مصادرها

هنا تأتي إحدى أهم خطوات التحليل المالي المتمثلة في تحديد البيانات المالية اللازمة لإجراء التحليل، كالقوائم المالية، وحركة المخزون والمصروفات إلى آخر ما قد يضيف إلى المحلل المالي معلومة تساعده على الخروج بنتائج دقيقة.



4. تحديد أسلوب وأدوات التحليل المالي

بعد تحديد الهدف والمدى الزمني وجمع البيانات اللازمة، يتم تحديد أسلوب التحليل المالي والأدوات الملائمة لإجراء التحليل.

5. إجراء التحليل بالطريقة والأدوات التي تم تحديدها

الخطوة الأكثر أهمية هي إجراء التحليل بمعالجة البيانات المالية التي تم تجميعها وفقاً للأساليب والأدوات التي تم تحديدها، وهنا يظهر عاملاً المهارة والخبرة اللذان يميزان محلاً مالياً عن آخر، حيث تتطلب هذه الخطوة براعة في تحويل البيانات المالية إلى معلومات ودلالات يمكن الاستفادة منها في تقييم الوضع المالي واتخاذ القرارات.

التحليل المالي أو تحليل البيانات محاسبيًا هو استخدام البيانات المالية وتحليلها وتبويبها باستخدام الطرق والأدوات المناسبة؛ لتقييم أداء المؤسسة، من جميع الجوانب، ومحاولة اكتشاف الثغرات ومواطن الضعف في المركز المالي، وإيجاد الحلول المناسبة لها وتحسينها في المستقبل، أو محاولة تحسين الاستثمار أو تغييره إلى مسارٍ آخر، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للمهتمين من أجل اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة. مقالنا اليوم عن أدوات التحليل المالي إذ يعتبر تحليل القوائم المالية من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال عن إدارة الشركة؛ أي يبين مدى كفاءتها في أداء واجباتها ووظائفها.

يمكننا القول أنّ التحليل المالي هو "أداة التخطيط السليم" للمنشأة، يقوم المحللون الماليون بأداء عملهم من خلال جداول بيانات وقوائم مالية لتحليل البيانات، وترتيبها، وتنظيمها، كتنظيم تاريخ وقوعها بالإضافة إلى التوقعات التي قد تتعرض لها المنشأة مستقبلاً، وأيضًا بهدف إظهار أسباب نجاح أو فشل المنشأة، حيث يتم تطبيق جميع هذه الإجراءات على برامج معينة مثل برنامج الإكسل.

يعتمد تطبيق التحليل المالي على استخدام المُحلل المسؤول عنه إحدى أدوات التحليل؛ مما يساعد على الوصول إلى الأهداف المطلوبة بنجاح، ومن أهمّ هذه الأدوات:

- **تحليل الهيكل المالي:** هو ضمان وجود تمويل للحاجات دون حدوث تأثيرات في التوازن المالي، والمردودية المالية؛ من خلال الاعتماد على تطبيق مبدأ السيولة والاستحقاق، أو الفصل بين النشاطات الخاصة بالتحليل.
- **تقييم النشاط والنتائج:** هو الاهتمام بطريقة تحقيق المنشآت للنتائج، والحُكم على مدى قدرة نشاطاتها في الوصول للأرباح؛ عن طريق استخدام أرصدة التسيير الوسيطة، وهي أرصدة تظهر المراحل التي تُشكّل الأسباب والنتائج؛ مما يُساهم باتخاذ القرارات الصحيحة.

أمثلة على فئات تحليل النسب السيولة:

- **نسب السيولة:** تشمل نسب السيولة النسبة الحالية، والنسب السريعة، ونسبة رأس المال العامل، حيث تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل عند استحقاقها.
- **نسب الملاءة:** تقارن هذه النسب ديون الشركة والتزاماتها مع أصولها، وحقوق الملكية، وأرباحها المحققة؛ وذلك لتقييم احتمالية صمود الشركة وثباتها، والزمن الذي تستطيع فيه الوقوف على قدميها عند سداد ديونها طويلة الأجل، والفوائد المترتبة على تلك الديون. ومن أمثلتها: نسب الدين إلى حقوق الملكية، نسب الدين إلى الأصول، ونسب تغطية الفائدة.
- **نسب الربحية:** يصب هذا النوع كل تركيزه على العوائد الماليّة، من خلال عمليات الاستثمار والبيع التي تقوم بها. ومن أمثلتها: هامش الربح، ومعدل العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على رأس المال المستخدم، ونسبة الهامش الإجمالي.
- **نسب الكفاءة أو النشاط:** تُقيّم هذه النسب مدى كفاءة استخدام وتوظيف الشركة لموجوداتها ومطالبها، لتوليد المبيعات وزيادة الأرباح، وتشمل هذه النسب: نسبة الدوران، ودوران المخزون (عائدات قوائم الجرد)، ومبيعات المخزون.
- **نسب التغطية:** تقيس هذه النسب قدرة الشركة على سداد فوائدها والالتزامات المترتبة عليها، ومن أمثلتها: نسبة تغطية خدمة الدين.
- **نسبة توقع السوق:** وتعتبر هذه النسب الأكثر استخدامًا وشيوعًا في التحليل المالي، حيث يستخدمها المستثمرون للتنبؤ بالأرباح والأداء، وهي تشمل عائد توزيعات الأرباح، والعائد على الأسهم.

خصائص التحليل المالي

يتميز التحليل المالي بالعديد من الخصائص ومنها:

- يُعدّ التحليل المالي نشاطاً يسعى إلى تحويل البيانات الماليّة الخاصة بالقوائم الماليّة إلى مجموعة من المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات.
- يتضمن التحليل الماليّ كافة النشاطات في المستويات الإداريّة المتنوعة.
- لا يعتمد التحليل الماليّ على بيانات محدودة من قائمة ماليّة واحدة، بل يشمل كافة القوائم الماليّة مثل الدخل والميزانيّة.

نتائج التحليل المالي

بعد تطبيق التحليل المالي لكافة القوائم المالية الخاصة بمؤسسة ما؛ عن طريق استخدام أدوات التحليل المالي، يؤدي ذلك إلى ظهور مجموعة من النتائج وهي:

- نتائج التحليل الداخلي، وتشمل الآتي: استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها في مجال الرقابة العامة.
- تقديم حكم حول الإدارة المالية أثناء فترة تنفيذ التحليل المالي.
- المساهمة في اتخاذ القرار المناسب حول توزيع أو استثمار الأرباح المالية.
- تقديم أحكام حول طبيعة تنفيذ الموازنات المالية.



اللقاء التدريبي حول (التحليل المالي)

مشاركة ديوان المحاسبة - دولة قطر

تقديم

أمل العمادي - مدقق

مريم العطيه - مدقق أول



المحاور الرئيسية

1. مفهوم التدقيق التحليلي
2. أهمية التحليل المالي لأعمال الرقابة
3. تجربة ديوان المحاسبة
4. استخدام نتائج التحليل المالي في التدقيق التحليلي

ديوان المحاسبة واختصاصاته

أنشأ ديوان المحاسبة بدولة قطر بموجب القانون رقم (5) لسنة 1973 الصادر بتاريخ 28 إبريل 1973. وتوالت عمليات تطوير قانونه، بما يواكب متطلبات العمل والتطور في مجال العمل الرقابي.

يختص ديوان المحاسبة في:

- تدقيق البيانات المالية الحكومية
- التدقيق والفحص المالي
- الرقابة على الأداء والالتزام
- الرقابة على تكنولوجيا المعلومات
- المراجعة على التدقيق الداخلي والمخاطر
- الرقابة على المشاريع والعقود

مفهوم التدقيق التحليلي



هو عملية تقييم البيانات المالية من خلال مقارنة المعلومات المالية والفحص المتقاطع للعلاقات المالية المختلفة لفهم الأنماط والاتجاهات المحتملة.

يستخدم المدققون التدقيق التحليلي لتحديد التغيرات غير العادية في البيانات المالية التي قد تحتاج إلى مزيد من التحقق. يتم استخدام التدقيق التحليلي في مراحل مختلفة من عملية التدقيق، بدءًا من التخطيط وحتى التقييم النهائي.

أهمية التحليل المالي لأعمال الرقابة

1. **تقييم الأداء المالي:** من خلال تحليل القوائم المالية يمكن تحديد مدى كفاءة استخدام الموارد المالية ومدى تحقيق الأهداف المالية.
2. **الكشف عن المخاطر:** يمكن التعرف على المخاطر المحتملة مثل انخفاض السيولة أو زيادة الديون.
3. **التأكد من الامتثال:** التحقق من التزام الجهة بالمعايير المحاسبية والتأكد من صحة العمليات المالية ودقتها.
4. **دعم اتخاذ القرار:** التحليل المالي يوفر بيانات مهمة لصانعي القرار داخل الجهة.
5. **الكشف عن الأنشطة غير المشروعة:** يمكن الكشف عن أنشطة غير قانونية مثل التلاعب بالبيانات المالية والاحتيايل.





تجربة الديوان :

وعليه يتم استخدام الطرق الآتية للتحليل المالي من قبل المدقق :

- 1- التحليل الافقي
- 2- التحليل العامودي
- 3-النسب المالية

يعتمد ديوان المحاسبة بشكل كبير على التحليل المالي كأداة أساسية لمراجعة وتقييم أداء الجهة .

النسب المالية

Current Ratio نسبة التداول Quick Acid Ratio النسبة السريعة	نسب السيولة liquidity ratios
Gross profit margin هامش الربح الإجمالي Net profit Margin هامش الربح الصافي Return on Assets العائد على الأصول Return on Equity العائد على حقوق المساهمين	نسب الربحية Profitability Ratios
Inventory turnover معدل دوران المخزون Assets Turnover معدل دوران الأصول	نسب النشاط Activity Ratios
Debt to equity Ratio نسبة الدين الى حقوق الملكية interest coverage ratio نسبة تغطية الفائدة	نسب المديونية Leverage Ratios
Earnings per share ربحية السهم Price to earning ratio نسبة السعر الى الربحية	نسب السوق

التحليل الافقي

التحليل الافقي

هو تحليل البيانات المالية عبرات فترات زمنية مختلفة, مقارنة قيمة الحساب في الفترة المنشودة بالفترات الأخرى.

استخدام نتائج التحليل الافقي ف التدقيق :

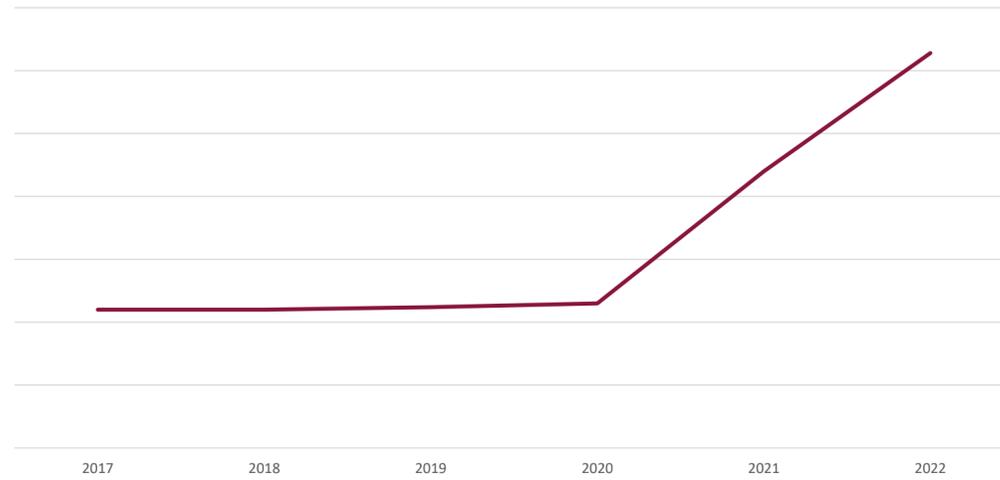
1- اتجاه الشركة

2- تقييم الأداء

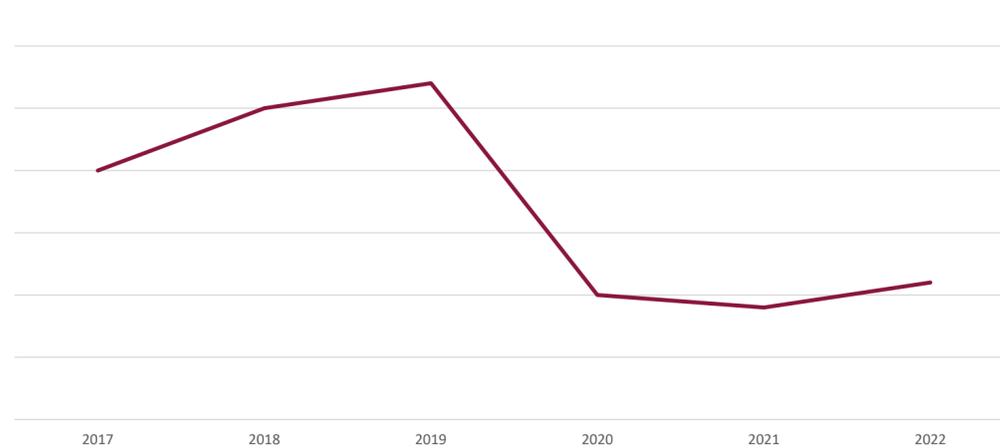
3- اتخاذ القرارات

4- المساعد في التخطيط للتدقيق

revenue شركات الادوية



revenue شركات السياحة / الفنادق



التحليل العامودي

النسبة المئوية من الإيرادات	القيمة	البند
100%	1,000,000	إيرادات كليه
40%	400,000	تكلفه البضاعة المباعه
15%	150,000	مصاريف التشغيل
2%	20,000	مصاريف أخرى
43%	430,000	صافي الأرباح

اداه تحليل مالي تستخدم لتقييم النسب المئوية لكل بند من بنود القوائم المالية بالنسبة الى اجمالي حساب معين

استخدام نتائج التحليل العامودي ف التدقيق :

1. تحديد النسب غير العادية

2. الكشف عن التلاعبات المحتملة

3. تقييم الهيكل المالي

4. تحديد المناطق التي تستحق تدقيق اعمق

استنتاجات :

1- منخفضه تكلفه البضائع : تعكس كفاءة في عمليات الإنتاج وتحكما جيدا في التكاليف

2- مصاريف تشغيلية منخفضة: تدل على إدارة جيدة لمصاريف التشغيل وتعكس فعالية التحكم بالتكاليف التشغيلية

3- صافي الأرباح المرتفع : يوضح قوة الأداء المالي والقدرة على تحقيق ربحيه عالية مما يدل على إدارة فعالة واستراتيجيه ناجحة

النسبة المئوية من الإيرادات	القيمة	البند
100%	1,000,000	إيرادات كليه
70%	700,000	تكلفه البضاعة المباعة
25%	250,000	مصاريف التشغيل
3%	30,000	مصاريف أخرى
2%	20,000	صافي الأرباح



ديوان المحاسبة
State Audit Bureau
دولة قطر • State of Qatar



ديوان المحاسبة

التحليل المالي

المدقق – سالم محمد اسماعيل

ماهي القوائم المالية

- عبارة عن مجموعة من البيانات الماليّة الخاصة بشركة ما، وتحتوي غالباً على معلومات عن الدخل، والميزانيّة العموميّة، والأرباح، والتدفقات النقديّة، وتُعدّ هذه القوائم من الأنشطة التي تُطبقها كافة الشركات؛ وذلك من خلال الاعتماد على استخدام مبادئ المحاسبة.
- وتُعرّف القوائم الماليّة بأنّها: تقارير تُساهم بتوضيح الحالة الماليّة للمنشأة أثناء وقت ما، أو فترة مُحددة من الزمن.
- ومن التعريفات الأخرى للقوائم الماليّة أنّها: بيانات تُنظم بناءً على إجراءات منطقيّة، وتهدف إلى نقل معلومات عن أغلب المكونات الماليّة للشركات الأعمال، وقد تُظهر معلومات عن لحظة معينة، أو قد تُساهم بتوضيح مجموعة من العمليات الماليّة خلال مُدّة معينة.

خصائص القوائم المالية

- تتميز القوائم الماليّة بخصائص متنوعة، من أهمّها:
 - 1- الوضوح؛ حيث توفر القوائم الماليّة معلومات عن العمليات الماليّة بناءً على مضمونها الواقعيّ.
 - 2- الملاءمة؛ تُساهم القوائم الماليّة بتقديم المساعدة لمتخذي القرار في الشركات.
 - 3- القدرة على المقارنة؛ حيث توفر القوائم الماليّة إمكانية المقارنة بينها؛ وذلك بهدف تحديد طبيعة اتجاه المركز الماليّ وتقييم الأداء.
 - 4- الأهمية النسبيّة؛ حيث تحتوي القوائم الماليّة على كل العناصر المهمة التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار.
 - 5- الموثوقيّة؛ وهي صدق المعلومات الواردة في القوائم الماليّة، والبعيدة عن التأثير في الأفكار الشخصيّة، والأفكار الخاصّة بالمسؤولين عن إعدادها، كما تشمل الموثوقيّة تطبيق كل من تكامل المعلومات، والحيطة، والحذر، والتمثيل الصادق.

أهمية القوائم المالية

- تُعدّ القوائم الماليّة من أهمّ العناصر في بيئة العمل، وتظهر أهميتها في دورها المهم للأطراف الذين يُشكّلون هذه البيئة، وتتلخص هذه الأهمية وفقاً للآتي:
- 1- القوائم الماليّة مهمة للإدارة؛ وذلك بسبب قدرتها على تقييم المراكز المتنوعة للتكلفة؛ حيث تُساعد الإدارة في تطبيق الرقابة على التكاليف، وتحديد طبيعة العمل الذي سيُطبق مستقبلاً.
- 2- يهتمّ الدائنون بمتابعة القوائم الماليّة؛ وخصوصاً الذين تترتب عليهم دفعات قصيرة الأجل، وتدفع هذه التزامات من الأصول المتداولة، كما تُساعدهم القوائم الماليّة في حساب نسبة السيولة الماليّة؛ من أجل تقييم الوضع المالي الحالي.
- 3- تُعدّ القوائم الماليّة مهمة للمصارف؛ حيث يسعى المصرف إلى التأكد من أمان المبالغ الماليّة المُقرضة منه، وتحديد مدى قدرة العملاء على سداد قيمة الفوائد المُرتبة عليها بشكل منتظم.
- 4- تستخدم الحكومات القوائم الماليّة؛ وذلك لتستطيع تحديد قيمة الضرائب المترتبة على المنشآت في قطاع الأعمال، كما توفر هذه القوائم معلومات عن مدى تفيد المنشآت بالأنظمة والقوانين، وتساعد على دراسة الحالة الاقتصاديّة الخاصّة بالدولة.

أنواع القوائم المالية

- تُشكّل القوائم المالية مجموعة من الأنواع، وهي:
- 1- **قائمة الميزانية العمومية أو المركز المالي:** هي قائمة تساهم ببيان وتوضيح المركز المالي للمنشأة حتى تاريخ إعدادها، وتحتوي على معلومات عن مجموعة من التصنيفات التي تُشكّلها، وهي الأصول (الموجودات)، والالتزامات (المطلوبات)، وحقوق الملكية، ويعتمد عرض مكونات هذه القائمة على نسب السيولة المالية الخاصة بكل منها؛ حيث تظهر التصنيفات الأكثر سيولة بالبداية، وتُعدّ هذه القائمة من القوائم المالية الرئيسية في بيئة العمل.
- 2- **قائمة الدخل:** هي عبارة عن تقرير يُساهم بتوضيح طبيعة الأداء المالي الخاص بالشركة أثناء السنة المالية، وتبدأ قائمة الدخل بالمبيعات التي تُطرح من المصاريف المترتبة خلال السنة؛ وذلك من أجل الوصول إلى صافي الخسارة أو الربح.
- 3- **قائمة التدفقات النقدية:** وهي بيان يحتوي على كافة التدفقات النقدية الصادرة والواردة الخاصة بالمنشأة، والمرتبطة مع الفترة الزمنية الظاهرة في هذه القائمة، وتُصنّف التدفقات النقدية إلى: النشاطات التمويلية، والنشاطات الاستثمارية، والنشاطات التشغيلية.
- 4- **قائمة حقوق الملكية:** هي من التقارير المالية التي تحتوي على كافة التغيرات الخاصة بحقوق الملكية، مثل عمليات شراء وبيع الأسهم، والأرباح والخسائر المالية، والأرباح المترتبة على الأسهم الصادرة، وعادةً لا تستخدم هذه القائمة المالية عند إصدار القوائم داخل بيئة عمل المنشأة؛ لأن البيانات المالية الواردة فيها لا تُشكل فائدة كبيرة للإدارة.
- 5- **الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية:** تعتبر جزءاً مهماً من القوائم المالية بسبب احتوائها على تفاصيل لأرقام تظهر بشكل إجمالي في القوائم المالية، من أهم الإيضاحات المفصّل عنها وفق مبدأ الإفصاح العام، طبيعة النشاط، السياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشأة، التقديرات المحاسبية، المكاسب والخسائر المحتملة، الأحداث اللاحقة.

تعريف التحليل المالي

- هو عملية تهدف إلى تقييم طرق استثمار وتوظيف المال في الشركات، ودراسة الكفاءة والأرباح الناتجة عن عملياتها، وتعتمد على استخدام مجموعة من الوسائل، مثل تحليل النسب الماليّة؛ بهدف إدراك الفرص والمشكلات الخاصة بالاستثمار.
- ويُعرّف التحليل الماليّ بأنّه دراسة خاصة بالمعلومات الماليّة لمنشأة أو مشروع معين؛ من أجل إدراك التدفقات النقديّة، والأرباح، والمصروفات.
- من التعريفات الأخرى للتحليل المالي هو تقييم المشروعات والأعمال المرتبطة مع التمويل؛ بهدف تحديد طبيعة أدائها وملاءمتها، وغالباً يُستخدم التحليل الماليّ لدراسة الحالة الماليّة للمنشأة

دور المحلل المالي

- يجب ان يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصول في كشف الحقائق Facts كما هي؛ قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي وذلك ليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة ما أمكن التوصية بما يراه مناسباً مستنداً للنتائج المستخرجة.

مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

- يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي:-
 1. مصادر معلومات داخلية.
 2. مصادر معلومات خارجية.
- ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة؛ أي هل هي مؤشرات كمية Quantitative أم مؤشرات وصفية Qualitative.

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات بشكل عام فيما يلي:-

1. البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والايضاحات المرفقة بتلك البيانات.
2. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
3. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
4. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصات ومكاتب الوساطة.
5. الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.
6. المكاتب الاستشارية.
7. الزيارات الميدانية والكشف الحسي.

أدوات التحليل المالي:-

- أدوات التحليل المتاحة للمحلل المالي متعددة ولا يوجد أداة تحليلية معينة يمكن وصفها بأنها لجميع أغراض التحليل، ولكن يستطيع المحلل اختيار أداة تحليل ملائمة حسب الغرض من التحليل وقد يتم استخدام أكثر من أداة تحليلية للوصول الى دلالات لها معنى حول موضوع التحليل.

1. التحليل العامودي (Vertical analysis)

2. التحليل الأفقي (Horizontal analysis)

3. النسب المالية (Financial Ratios)

التحليل العامودي (Vertical analysis)

- يتضمن التحليل العامودي نسبة أي رقم من القوائم المالية الى رقم رئيسي آخر في القوائم المالية للوصول الى دلالة ذات معنى، وفي الميزانية العمومية قد يأخذ التحليل العامودي عدة أشكال. ففي جانب الأصول قد ينسب أصل معين الى أحد مجموعات الأصول، أو الى إجمالي الأصول، وذلك للتوصل الى دلالة ذات معنى. أما في قائمة الدخل فيتم التحليل العامودي بنسب أي عنصر من عناصر قائمة الدخل الى رقم صافي المبيعات، للوصول الى دلالة ذات معنى. وعناصر قائمة الدخل تتضمن: المبيعات، وتكلفة المبيعات، ومجمل الربح، وبنود المصروفات التشغيلية، وعادة يتم نسب كل بند

من بنود المصروفات المختلفة الى صافي المبيعات، وذلك لوجود ارتباط بين حجم الكثير من هذه المصروفات ومستوى المبيعات. وهذه العلاقة قد تكون واضحة في بعض البنود وخاصة بنود المصروفات ذات الطبيعة المتغيرة أو شبه المتغيرة مثل:- مصروف الدعاية والإعلان وعمولة المبيعات ومصاريف نقل المبيعات. حيث تكون العلاقة خطية و واضحة نسبياً بينما تكون العلاقة أقل وضوحاً لبعض المصروفات الأخرى مثل:- اهتلاكات الأصول الثابتة، والمصاريف الإدارية العمومية.

• وفي جميع الأحوال لا يكتمل معنى ودلالة النسبة إلا عند مقارنتها بمعيار أو مقياس محدد. وهذا المعيار قد يكون النسبة نفسها في السنة أو السنوات السابقة وقد يكون المعيار معدل النسبة لكل الشركات العاملة بالصناعة أو ما يسمى معيار الصناعة. ووجود المعيار ضرورياً من أجل تتبع سلوك مصروف معين وأحكام الرقابة عليه ليبقى حجم المصروف ضمن الحدود المعقولة والملائمة.

التحليل الأفقي (Horizontal analysis)

- في التحليل الأفقي يتم تتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن، وذلك لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا المتغير، ويدخل تحليل السلاسل الزمنية للأرقام والمتغيرات المحاسبية ضمن هذا النوع من التحليل (التحليل الأفقي). وبشكل عام فإن التحليل الأفقي يساعد في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير محاسبي أو مالي معين. مثل اتجاه بند معين من بنود القوائم المالية من حيث هل هو في تزايد أو تناقص، ودرجة الاستقرار أو التذبذب في هذا البند من فترة مالية الى أخرى.

النسب المالية (Financial Ratios)

- تعبر النسبة عن العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية. وبشكل عام يمكن أن ينسب أي رقم في القوائم المالية الى رقم آخر للوصول الى دلالة ذات معنى، وعادة ما يعبر عنها كنسبة مئوية أو بعدد المرات. وتعد النسب المالية من أكثر أدوات التحليل شيوعاً. ولا يوجد هناك قائمة محددة تشتمل على جميع النسب المعتمدة لأغراض التحليل. فبشكل عام يستطيع المحلل أن ينسب أي رقم في القوائم الى رقم آخر في السنة الحالية أو السنوات السابقة إذا كانت هذه المقارنة تعطي دلالة ذات معنى.

أنواع النسب المالية

أ. نسب السيولة: وتستخدم لقياس قدرة المنشأة على السداد في الأجل القصير وتشمل: نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدلات دوران الأصول.

ب. نسب تحليل المديونية والقدرة على السداد في الأجل الطويل وتشمل: نسبة الديون الى الأصول، ونسبة الديون لحقوق الملكية، وعدد مرات تغطية الفوائد.

ج. نسب تحليل الربحية وتستخدم لتحليل قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح مثل: نسبة الربح الى المبيعات ، ومعدل العائد على الأصول.

د. نسب تقييم الأداء: وتشمل معدلات دوران الأصول، وبعض مقاييس الربحية.

نسب السيولة

• نسبة التداول = الأصول المتداولة

الالتزامات المتداولة

- وتشير هذه النسبة في تاريخ اعداد الميزانية الى حجم النقدية والأصول المتداولة الأخرى المتوقع تحويلها الى نقدية خلال فترة مالية واحدة من تاريخ القوائم المالية وتدل على قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من أصولها المتداولة وبشكل عام تعتبر الزيادة في نسبة التداول مؤشر على قدرة الشركة ولكنها بحد ذاتها لا تعطي مؤشر أو مدلول نهائي عن مؤشر السيولة وبالتالي لا بد من مقارنتها بالنسب خلال السنوات السابقة أو بمعيار الصناعة (Benchmarking).

• نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة سهلة التحويل الى نقدية
الالتزامات المتداولة

• وتشير الى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصير الاجل من اصولها سهلة التحويل الى نقدية وتشمل كل من النقدية والذمم المدينة واستثمارات قصير الاجل ويستبعد المخزون.

- صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة
- وهو يمثل فائض الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة ويعبر عن العلاقة بينهما وتشمل الأصول المتداولة:- النقدية والذمم المدينة (بعد طرح مخصص الديون المشكوك فيها) والمخزون والمصروفات المدفوعة مقدماً.
- وتشمل الخصوم المتداولة: الدائنون وأوراق الدفع التي تستحق خلال فترة مالية واحدة من تاريخ إعداد القوائم المالية.

• معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة
متوسط المخزون

- ويعكس عدد المرات التي يتم فيها تداول كل دينار مستثمر بالمخزون خلال فترة من تاريخ شراء المخزون حتى تاريخ بيعه (مدى سهولة تحويل المخزون الى مبيعات ، وكلما زاد المعدل كانت درجة السيولة اعلى)
- متوسط المخزون: معدل رصيد المخزون اول المدة ورصيد المخزون آخر المدة.

• معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة
متوسط الذمم المدينة

• ويعبر عن كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الذمم المدينة ومدى سهولة وسرعة تحويل الذمم المدينة الى نقدية وكذلك على قدرة الشركة على تحصيل ديونها وكلما زاد المؤشر يعبر عن نسب سيولة مرتفعة.

- متوسط فترة التحصيل = 360 ÷ معدل دوران الذمم
- ويعكس هذا الرقم متوسط فترة التحصيل للذمم المدينة وكلما قصرت هذه المدة كانت درجة السيولة في الذمم أعلى وهنا يجب مقارنتها مع فترة الائتمان التي تمنحها المنشأة لعملاءها للحكم على مدى كفاءة الشركة في تحصيل ديونها وإدارة الذمم.

- متوسط فترة التخزين: عدد الأيام بالمعدل التي يمكث فيها المخزون في المخازن قبل بيعه ، وكلما قصرت هذه المدة كانت درجة السيولة أعلى وعملية بيع المخزون أسهل.

نسب المديونية

• ان من أهم هذه النسب:

1. إجمالي الديون :

الأصول

- يمثل إجمالي الديون (جميع مصادر التمويل في الجانب الأيسر من الميزانية) باستثناء حقوق المساهمين سواء مصادر تمويل قصيرة او طويلة الاجل.
- وهي تعطي انطباع عن مستوى المخاطر التمويلية وقدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل حيث تعكس نسبة الاصول الممولة عن طريق ديون.

• نسبة الملكية = الديون

حقوق الملكية

• وتبين حجم التغطية الذي توفره حقوق الملكية للدائنين وكلما قلت هذه النسبة كلما ارتفع عامل الأمان بالنسبة للدائنين.

• عدد مرات تغطية الفوائد = الربح المتاح لتغطية الفوائد

مصروفات الفوائد

• وكلما زادت تعطي انطباعاً عن قدرة المنشأة على سداد الفوائد في تواريخ استحقاقها.

نسب الربحية

- **صافي الدخل:** يستخدم كمقياس عام للحكم على مدى فعالية وكفاءة الإدارة ويمكن استخدامه بشكل مطلق ولكن لا يعبر دائماً عن الوضع الصحي للمنشأة وهنا لا بد من مقارنتها بحجم الإمكانيات المتوفرة ومع معايير الصناعة أو الشركات المماثلة التي تعمل في نفس الظروف.

- **معدل العائد من الاستثمار:**

ويقسم الى ما يلي :

- **معدل العائد على الأصول = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط الاصول}} \times \text{صافي الدخل المعدل}$**

متوسط الاصول **صافي المبيعات**

- **معدل العائد على الاصول = هامش الربح x معدل دوران الاصول**

- وهو يعكس الارباح المتحققة خلال العام من استخدام الأصول بغض النظر عن الطريقة التي تم بها تمويل الاصول (كفاءة استخدام الأصول المتاحة).

• معدل العائد على حقوق الملكية = الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية

متوسط حقوق حملة الأسهم العادية

• حيث أن:

* الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية : صافي الدخل بعد الضرائب مطروحاً من حصص الأرباح من الأسهم الممتازة (ان وجدت).

* متوسط حصص حملة الأسهم العادية : إجمالي حقوق المساهمين مطروحاً منها الأسهم الممتازة وهو يشمل إجمالي حقوق المساهمين ورأس المال الإضافي العادي والأرباح المحتجزة والاحتياطات.

• معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات

متوسط الأصول الثابتة

• وهو يقيس قدرة كل دينار مستثمر في الأصول على تحقيق مبيعات ويؤشر على كفاءة استخدام الأصول في تحقيق الإيرادات وكلما زاد هذه المعدل فهو يدل على تحسن الربحية.

• معدل العائد على المبيعات (هامش الربح) = صافي الدخل + الفوائد - الوفورات الضريبية للفوائد

صافي المبيعات

• وهو يقيس قدرة كل دينار مبيعات على تحقيق الإرباح وكلما زاد يؤشر على تحسن الربحية.

ثالثاً: تحليل قائمة التدفقات النقدية

- تشكل قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم الرئيسية التي ينتجها النظام المحاسبي. وهي عبارة عن كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بالمنشأة معينة خلال فترة مالية معينة. ويفترض أن تعطي هذه القائمة معلومات مختلفة في مضمونها ودلالاتها عن المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمي القوائم المالية في تقدير قدرة المنشأة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل.

1. التدفقات النقدية من العمليات (الأنشطة التشغيلية)

• الجزء الاول من قائمة التدفقات النقدية يبين مصادر واستخدامات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية خلال الفترة المالية، ويعكس الآثار النقدية لأنشطة العمليات، ومن الأمثلة على الأنشطة التشغيلية.

✓ المشتريات النقدية.

✓ المبيعات النقدية.

✓ تحصيلات المدينين التجاريين.

✓ التسديدات للدائنين التجاريين.

✓ المصروفات التشغيلية النقدية مثل مصاريف الايجار والرواتب

والمصاريف الادارية والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع ولا يدخل

ضمنها الاهتلاكات وإطفاء الاصول غير الملموسة لكونها مصروفات

غير نقدية.

➤ نسبة التدفقات النقدية من العمليات للالتزامات = $\frac{\text{التدفقات النقدية من العمليات}}{\text{معدل الالتزامات}}$

معدل الالتزامات

- وتستخدم كمؤشر على قدرة المنشأة على خدمة الدين من التدفقات النقدية من العمليات التي تشكل النشاط الرئيسي كونه النشاط المتكرر مقارنة بالأنشطة الأخرى والزيادة في النسبة تعطي مؤشر على تحسن درجة اليسر المالي وانخفاض احتمالات العسر وبدرجة أقل تؤشر على مركز مالي جيد.

➤ نسبة التدفقات النقدية من العمليات الى النفقات الرأسمالية = $\frac{\text{التدفقات النقدية من العمليات للفترة}}{\text{المصروفات الرأسمالية خلال الفترة}}$

المصروفات الرأسمالية خلال الفترة

- وتقيس مدى قدرة المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية كافية من نشاطها الرئيسي لتمويل النفقات الرأسمالية وزيادة النسبة عن واحد يعني بوجود فائض في التدفقات النقدية من العمليات متاح لخدمة الديون وهنا لا بد من مراعاة مراحل حياة المشروع أو المنشأة.

2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

- يلخص هذا الجزء من قائمة التدفقات النقدية التدفقات الخارجة والداخلة من وإلى المشروع والناجمة عن الأنشطة الاستثمارية، ويعكس الآثار النقدية للنشاط الاستثماري للمشروع، ومن الأمثلة على الأنشطة الاستثمارية:
 - الإقراض بضمانات أو بدون ضمانات.
 - التحصيلات من القروض.
 - شراء وبيع الأصول الثابتة.
 - شراء وبيع استثمارات طويلة الأجل.

3. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

- يعكس هذا الجزء من قائمة التدفقات النقدية الآثار النقدية للأنشطة التمويلية في المشروع ومن الأمثلة على الأنشطة التمويلية:
 - إصدار أسهم عادية نقداً.
 - إصدار اسهم ممتازة نقداً.
 - إصدار السندات نقداً.
 - الاقتراض مقابل أوراق دفع.
 - توزيعات حصص الأرباح النقدية على المساهمين.
 - شراء أو بيع اسهم الخزينة.

- علماً أنه هناك أنشطة استثمارية وتمويلية لا تدخل في صلب قائمة التدفقات النقدية مثل إصدار اسهم عادية أو ممتازة مقابل امتلاك الاراضي أو أية أصول اخرى عينية ، أو استخدام أحد الاصول العينية لتسديد القروض وتحويل السندات الى أسهم عادية. فهذه الأنشطة لا يترتب عليها تدفقات نقدية داخلية أو خارجة من المشروع. ولكن هذه الأنشطة تعتبر من الأنشطة الهامة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، وقد تؤثر على التدفقات النقدية في المستقبل. ولذلك تتطلب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الإفصاح عن هذه الأحداث في الملاحق والجداول الملحقة (المرفقة) بقائمة التدفقات النقدية.

رابعاً: المعلومات الأخرى التي لا تظهرها القوائم المالية:

- هناك عوامل أخرى تؤثر على نوعية الأرباح والأصول وبالتالي على النسب المالية المرتبطة بها في حين لا يتم إظهار معلومات عنها في القوائم المالية المنشورة. ومما لا شك فيه أن إهمال المحلل المالي لمثل هذه العوامل سيؤثر على مصداقية وموضوعية المؤشرات المالية الكمية التي يتوصل إليها من البيانات المالية المنشورة. وحيث أن هذه المعلومات وصفية Qualitative في طبيعتها، لذا يتوجب على المحلل المالي ان يسعى بنفسه للحصول عليها من مصادرها المختلفة.

• ومن الامثلة على هذه المعلومات ما يلي:-

1. سمعة الإدارة العليا والمستوى العلمي والمهني لأعضاء مجلس الإدارة ومؤهلات وخبرات المدراء التنفيذيين فيها.
2. معايير التعيين والترقيات ونوعية النظم المالية والإدارية المستخدمة فيها.
3. الحوافز التشجيعية للعاملين ونظم التدريب.
4. معدلات دوران الموظفين في المنشأة، ومتوسط أعمارهم.
5. نوعية المنتج والحصة السوقية للمنشأة ونوعية العملاء والموردين.
6. الآثار البيئية المحيطة بالمنشأة بما في ذلك العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقوانين العمل.

7. معدلات التضخم والسياسات النقدية بما في ذلك الآليات المستخدمة في تحديد أسعار الفائدة والخصم.
8. سمعة مدقق حسابات الشركة ومدى استمراريته في تدقيق حساباتها ومدى الالتزام بالأصول المتعارف عليها في تعيينه وتحديد أتعابه ومن ثم مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد وفحص الحسابات الختامية.
9. السياسات المحاسبية الرئيسية التي تتبناها إدارة المنشأة بشأن إعداد القوائم المالية بما يختص بمشاكل القياس والإفصاح ومدى التزامها بمبدأ الاتساق Consistency في تطبيقها بين الفترات المحاسبية.

خامساً: المقارنة مع معايير الصناعة (Benchmarking)

- في مقارنة المؤشرات والنسب الخاصة بالمنشأة بمعايير الصناعة، يجدر بالمحلل المالي أن يحتاط لما قد يترتب على هذه المقارنة من استنتاجات خاطئة في بعض الأحيان، ذلك لأنه حتى بوجود المنشآت في الصناعة نفسها إلا أن الاحتمال قائم لوجود اختلاف بينها في المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد بياناتها المالية المنشورة. ومن هنا فإن اختلافا يظهر في مثل هذه الأحوال بين النسب المعيارية والنسب الخاصة بالمنشأة قد يرجع إلى اختلاف المبادئ والأساليب المحاسبية وليس إلى اختلاف الأداء.

سادساً: المحاسبة الخلاقه (Creative Accounting)

- يطلق مصطلح المحاسبة الخلاقه Creative Accounting على بعض الإجراءات المحاسبية التي تلجأ إليها إدارات الشركات في بعض الأحيان سعياً وراء أحداث تحسين صوري (غير حقيقي) إما في ربحيتها أو في مركزها المالي وذلك عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية التي تتيح المعايير المحاسبية للمنشأة اتباعها في مجالات اساليب القياس والإفصاح المتبعة في إعداد القوائم المالية. مما يؤثر سلباً على نوعية الأرقام التي تظهرها تلك القوائم سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي ومن ثم على مصداقية النسب المالية.

• وأكثر المنشآت لجوءاً الى استخدام إجراءات المحاسبة الخلاقة هي في العادة المنشآت المتعثرة، مما يوجب على المحلل المالي إيلاء عناية خاصة نحو هذه الإجراءات ومن ثم الكشف عن آثارها الجسيمة على المؤشرات المالية التي لا يكشف عنها مجرد التحليل الكمي للبيانات المالية والتي تظهر عادة في صورة اتجاهات أو نسب أو معدلات... الخ.

وفي الجدول التالي توضيح لنماذج من إجراءات المحاسبة الخلاقة:

الإجراءات المضاد المطلوب من المحلل المالي		الإجراءات المحاسبي الخلاق		البند	
التحقق من فواتير البيع خصوصاً بشأن الصفقات المنفذة مع الأطراف ذات علاقة كالشركات التابعة والشركات الزميلة أو الشقيقة	1	إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام ليتم إلغائها بعد ذلك في العام التالي	1	المبيعات	أ.
التحقق من شروط الائتمان بما فيها شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك فيها.	2	إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع سهلة	2		
التحقق من مستندات شحن الإرساليات ومطابقتها مع مستندات تسديد أثمان البضاعة الواردة من الوكلاء.	3	تسجيل بضاعة الامانة المرسلة للوكالة كمبيعات	3		

الإجراء المضاد المطلوب من المحلل المالي	الإجراءات المحاسبية الخلق	البند
التحقق من أن صفقات البيع حقيقية لا صورية	1 قيام المنشأة بتسييل مخزونها السلمي الذي سبق تقييمه بطريقة Lifo	ب كلفة البضاعة المباعة
التحقق من تكوين مخصص لهبوط الاسعار	2 تضمين كشوف الجرد اصنافاً راكدة	
3 مراجعة مستندية لفواتير الشراء.	3 تأجيل اثبات فواتير مشتريات تتم في نهاية العام الجاري الى العام التالي.	
1 إعادة إعداد قائمة الدخل لظهار أثر اغلاق هذا الخط على نتيجة الاعمال.	1 عدم الافصاح في قائمة الدخل عن الاثر الذي يترتب على قرار إغلاق لاحق لخط انتاجي خصوصاً إذا كانت مساهمة هذا الخط جوهرية في نتيجة أعمال المنشأة.	ج نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستثمرة

الإجراء المضاد المطلوب من المحلل المالي	الإجراءات المحاسبية الخلق	البند
التحقق من مدى توفر شروط الرسملة في ذلك المصروف.	1 رسملة مصروف ايرادي مثل رسملة مصروف إعلان لا تتطبق عليه شروط الرسملة أو رسملة مصاريف صيانة المصنع.	د 1 مصروفات التشغيل
لتحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير وكذلك الأثر المتراكم المترتب عليه في البيانات المالية وعلى ربحيتها بشكل خاص.	2 إجراء تغيير غير مبرر في طرق استهلاك الأصول الثابتة أو في طرق اطفاء الأصول غير الملموسة	
إعادة احتساب مصروف الاستهلاك وفقاً للمعدلات المتعارف عليها.	3 استخدام معدلات أو نسب استهلاك أو إطفاء أقل من تلك المتعارف عليها في الصناعة التي تعمل فيها المنشأة.	

الإجراء المضاد المطلوب من المحلل المالي	الإجراءات المحاسبية الخلق	البند
تضمنين ربح التشغيل مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية دون الإفصاح عن طبيعة تلك البنود.	1 احتساب الربح التشغيلي بعد استبعاد تلك البنود.	ه البنود الاستثنائية والبنود غير العادية
دمج نصيب الشركة الام من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عنها.	2 إعادة احتساب نتيجة الأعمال وذلك بعد الإفصاح عن ذلك النصيب في بند مستقل.	
استبعاد النقدية المقيدة من احتساب نسب السيولة.	1 عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة.	و النقدية
التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ إن وجد.	2 التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية الموفرة من العملات الأجنبية	

الإجراء المضاد المطلوب من المحلل المالي	الإجراءات المحاسبية الخلق	البند
التحقق من صحة تلك الأسعار.	1 التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية.	ز الاستثمارات المتداولة
التحقق من مبررات إعادة التصنيف حسب القواعد المنصوص عليها بهذا الشأن في المعايير المحاسبية الدولية.	2 التلاعب في تصنيف الاستثمارات وذلك عن طريق تصنيف المتداولة منها الى طويلة الاجل عند هبوط اسعارها السوقية.	
3 دراسة مبررات التخفيض وتعديل قيمته إذا ما لزم الامر.	3 تخفيض غير مبرر في مخصص هبوط الاسعار.	

الإجراء المضاد المطلوب من المحلل المالي	الإجراءات المحاسبية الخلاق	البند
طلب تزويده بكشف الاعمال للمدينين واختبار نسبة المخصص الى القيمة الاجمالية للمدينين.	1 عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها. وعدم الكشف عن الحسابات الراكدة.	1 ح الذمم المدينة
فحص كشوف الذمم المدينة خاصة أصحاب الارصدة الكبيرة والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة والزميلة من الرصيد الاجمالي للذمم والافصاح عنها في بند مستقل.	2 تضمين رقم المدينين ذمما مدينة لاطراف ذات صلة أو لشركات تابعة أو زميلة.	
التحقق من صحة تصنيف الذمم أو استبعاد طويلة الاجل منها من الاصول المتداولة.	3 خطأ متعمد في تصنيف الذمم المدينة وذلك بمعاملة ذمم مدينة طويلة الاجل على انها اصل متداول بقصد تحسين سيولة المنشأة.	

الإجراء المضاد المطلوب من المحلل المالي	الإجراءات المحاسبية الخلق	البند
فحص كشوف الجرد والتحقق الفعلي من الأصناف في المخزن.	1 تضمين كشوف الجرد بنود بضاعة راكدة أو متقدمة.	ط المخزون
2 التحقق من عدالة الأسعار بالمقارنة مع قوائم الأسعار الجارية.	2 تعتمد التلاعب بالأسعار.	
1 دراسة أثر ذلك على النسب المالية المختلفة ذات العلاقة.	1 إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها مثل: إثبات الإيراد المتوقع تحصيله من دعوى قضائية على عملي قبل الحكم فيه.	ي الموجبات والالتزامات الطارئة أو المشروطة Contingent Assets or Liabilities
2 دراسة أثر ذلك على النسب المالية المختلفة خصوصاً نسب الرفع المالي.	2 إهمال الإفصاح عن التزامات طارئة أو مشروطة مثل: تعمد (عدم الإفصاح عن مطالبات قضائية من فروع الشركة)	

ك الاستثمارات طويلة الأجل	1 تغيير في الطريقة المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل من طريقة التكلفة مثلاً الى طريقة حقوق الملكية.	1 التحقق من مبررات ذلك في تقرير مدقق الحسابات وكشف آثار هذا التغيير عن كل من قائمتي الدخل والمركز المالي.
2	2 تجنب إظهار نصيب الشركة الام من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة.	2 إعادة تعديل رقم الربح بقيمة هذه الخسائر.
3	3 عدم القيام بإستبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة لدى إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة مثل المبيعات المتبادلة والقروض المتبادلة.	3 استبعاد تلك العمليات وإظهار آثارها المترتبة على قائمتي الدخل والمركز المالي.
4	4 تملك أصول شركة تابعة بطريقة دمج حقوق المساهمين أي بقيمها الدفترية، ثم بيع أحد هذه الأصول وتحقيق مكاسب مادية تدمج في رقم الربح دون الإفصاح عن ذلك.	4 استبعاد تلك المكاسب من رقم صافي الربح.

الإجراء المضاد المطلوب من المحلل المالي	الإجراءات المحاسبية الخلق	البند
التحقق من صحة الاسس المتبعة في هذا التقييم وتعديل قيمتها على هذا الاساس.	1 المبالغة في تقييم بنود الاصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية التي تنشأ عند الدمج	ل 1 الاصول غير الملموسة
دراسة أثر ذلك على المركز المالي وبالتالي إجراء التعديل اللازم.	2 الاعتراف المحاسبي بأصول غير ملموسة بما يخالف الاصول والقواعد المنصوص عليها في هذا الشأن ضمن معايير المحاسبة الدولية. مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتركة.	
إعادة احتساب القيم المدرجة بها تلك الاصول بالميزانية وكذلك قيمة مصروف الاطفاء المدرج بقائمة الدخل.	3 التلاعب في نسب أو معدلات إطفاء تلك الاصول عن طريق تخفيضها عن النسب أو المعدلات المتعارف عليها.	3
دراسة رأي مدقق الحسابات حول مبررات هذا التغيير إن وجدت وكذلك أثره المتراكم	4 إجراء تغيير غير مبرر في طرق الاطفاء المتبعة في تخفيض تلك الاصول	4

م	الممتلكات والمنشآت والمعدات (الأصول الثابتة)	1	<p>عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية واتباع طريقة إعادة التقييم وإظهار الفائض ضمن قائمة الدخل بدلاً من إظهاره ضمن حقوق المساهمين،</p>	<p>التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية مع مراعاة الإفصاح عن القيم الاستبدالية لتلك الأصول وكذلك التحقق من صحة عملية التقييم وبأنها تمت من قبل خبراء معتمدين واستبعاد الفائض من قائمة الدخل وإدراجه ضمن حقوق المساهمين.</p>
		2	<p>التلاعب في نسب الاستهلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك السائدة في السوق.</p>	<p>فحص تلك النسب بالمقارنة مع النسب المتعارف عليها ثم تعديل مصروف الاستهلاك بناء لذلك.</p>
		3	<p>إجراء تغيير غير مبرر في طريق الاستهلاك مثلاً من طريقة القسط الثابت الى طريقة القسط المتناقص أو العكس.</p>	<p>مراجعة رأي المدقق حول هذا التغيير وبالتالي اثره المتراكم على البيانات المحاسبية.</p>
		4	<p>التلاعب في تصنيف بعض بنود الأصول بقصد التأثير على مصروف الاستهلاك والقيم التي تدرج بها في الميزانية. مثال على ذلك التلاعب في تصنيف العقارات المملوكة للمنشأة بين الاستثمارات طويلة الاجل والموجودات الثابتة أو اعادة تصنيف الاراضي المملوكة الى أراضي تحت التطوير.</p>	<p>التحقق من صحة ومبررات إعادة التصنيف ودراسة أثر ذلك على بيانات قائمتي الدخل والمركز المالي،</p>
		5	<p>عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة و المقدّمة كضمانات لقروض أو الأصول المؤجرة منها.</p>	<p>التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية مع مراعاة الإفصاح عن القيم الاستبدالية لتلك الأصول وكذلك التحقق من صحة عملية التقييم وبأنها تمت من قبل خبراء معتمدين واستبعاد الفائض من قائمة الدخل وإدراجه ضمن حقوق المساهمين.</p>

<p>ن الاصول غير الملموسة</p>	<p>1 المبالغة في تقييم بنود الاصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية التي تنشأ عند الدمج</p>	<p>1 التحقق من صحة الاسس المتبعة في هذا التقييم وتعديل قيمتها على هذا الاساس.</p>
	<p>2 الاعتراف المحاسبي بأصول غير ملموسة بما يخالف الاصول والقواعد المنصوص عليها في هذا الشأن ضمن معايير المحاسبة الدولية. مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة.</p>	<p>2 دراسة أثر ذلك على المركز المالي وبالتالي إجراء التعديل اللازم.</p>
	<p>3 التلاعب في نسب أو معدلات إطفاء تلك الاصول عن طريق تخفيضها عن النسب أو المعدلات المتعارف عليها.</p>	<p>3 إعادة احتساب القيم المدرجة بها تلك الاصول بالميزانية وكذلك قيمة مصروف الاطفاء المدرج بقائمة الدخل.</p>
	<p>4 إجراء تغيير غير مبرر في طرق الاطفاء المتبعة في تخفيض تلك الاصول.</p>	<p>4 دراسة رأي مدقق الحسابات حول مبررات هذا التغيير إن وجدت وكذلك أثره المتراكم على نتيجة الاعمال والميزانية.</p>

التحليل الاستراتيجي الرباعي (SWOT Analysis)

- لمزيد من التعمق بدراسة وتحليل أداء المنشأة فإنه يمكن أن يستخدم هذا التحليل والمكون من أربع مجموعات وهي :
 - ✓ نقاط القوة (Strengths)
 - ✓ نواحي الضعف (Weaknesses)
 - ✓ الفرص المتاحة (Opportunities)
 - ✓ التهديدات (المخاطر) (Threats)
- حيث تعتبر نقاط القوة (S) ونقاط الضعف (W) هي عوامل داخلية اما الفرص المتاحة (O) والتهديدات (T) فتعتبر عوامل خارجية .
- وعلى سبيل المثال لا الحصر فان المعطيات التي يمكن ان تؤخذ في هذا التحليل والتركيز عليها او إبرازها يمكن ان تتلخص بما يلي (علماً ان لكل منشأة او مؤسسة او هيئة خصوصية والتحليل ينطلق من البيئة التي تعمل بها).

تقرير التحليل المالي ق 2024/14

تم الإستناد في عملية التحليل المالي إلى تقرير المحاسب القانوني المستقل والقوائم المالية للعام 2023م بإعتبارها الأعلى موثوقية وذلك للوصول إلى تصور واضح عن الملاءة المالية للشركة ومدى قدرتها على الإلتزام بتنفيذ العضاءات المحالة عليها حيث أنه تم العمل على تحليل لأهم النسب المالية التي تقيم (السيولة ، الربحية ، المديونية ، النشاط) وعلى النحو الموضح في الجدول التالي:-

النسبة	شركة المجد للتوريدات الهندسية	شركة التناغم للطاقة	شركة العون والامل للطاقة	البيان
نسبة التداول Current Ratio	1.06	قامت الشركة بتقديم التقارير المالية عن الأعوام (2021 ، 2022)	قامت الشركة بتقديم التقارير المالية عن الأعوام (2021)	تعتبر من نسب السيولة وتقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل "إلتزامات الفترة التشغيلية" وتكون أفضل نسبة معيارية لها (2 : 1)
نسبة السيولة السريعة Quick Ratio	0.11	والمطلوب تقرير المحاسب القانوني المستقل والقوائم المالية للعام 2023م	والمطلوب تقرير المحاسب القانوني المستقل والقوائم المالية للعام 2023م	تعتبر من نسب السيولة وتقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل "إلتزامات الفترة التشغيلية" بعد إستبعاد المخزون وتكون أفضل نسبة معيارية لها (1 : 1) وهي أكثر تشدداً من نسبة التداول
نسبة النقدية Cash Ratio	0.09			تعتبر من نسب السيولة وتقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل "إلتزامات الفترة التشغيلية" بعد إستبعاد جميع بنود الأصول المتداولة بإستثناء النقد وما في حكمه وكما ذات تكون مؤشراً إيجابية وهي الأكثر تشدداً بين نسب السيولة
معدل دوران إجمالي الأصول Total Assets Turnover Ratio	2.58			تعتبر من نسب تحليل النشاط وتشير إلى مدى فاعلية الإدارة في إستخدام الأصول لتحقيق المبيعات وهذا مؤشر على الجدوى من العمليات وكما زادت كان المؤشر أكثر إيجابية

تعتبر من نسب تحليل النشاط وتشير إلى مدى فاعلية الإدارة في استخدام الأصول الثابتة لتحقيق المبيعات وانخفاضها مؤشر على وجود طاقة معطلة واستثمارات سلبية في الأصول الثابتة ، وكلما زادت كان المؤشر أكثر إيجابية			72.63	معدل دوران الأصول الثابتة Fixed Assets Turnover Ratio
تعتبر من نسب تحليل المديونية وتشير إلى مدى اعتماد الإدارة على الدين في تمويل الأصول وكلما زادت فإنه مؤشر على زيادة المخاطر			0.91	نسبة الدين Debt Ratio
تعتبر من نسب تحليل المديونية وتشير إلى مدى اعتماد الإدارة على الدين في تمويل الأصول مقارنة بحقوق الملكية وانخفاضها يعتبر مؤشر إيجابي وتكون أفضل نسبة معيارية لها (1 : 1)			10.45	نسبة الإلتزامات إلى حقوق الملكية Debt to Equity Ratio
تعتبر من نسب تحليل الربحية وتشير إلى مدى كفاءة عمليات البيع في تحقيق الأرباح			0.02	هامش الربح الصافي Net Profit Ratio
تعتبر من نسب تحليل الربحية وتشير إلى مدى كفاءة الشركة في إستغلال الأصول المتاحة لتحقيق أقصى ربح ممكن ، وكلما زادت كان المؤشر أكثر إيجابية			0.06	العائد على الإستثمار Return on Investment

ومن الجدير بالذكر بأنه لا يمكن قراءة هذه النسب المالية بمعزل على العوامل الأخرى الغير مالية وعلى سبيل المثال منها ما يلي :-
الخبرات الموثقة (المشاريع التي قامت بإنجازها ، الخبرات المتوفرة للكادر العامل فيها).

مدى إلتزام الشركة بتنفيذ العطاءات التي تم إحالتها عليه.

جودة المواد التي تستخدمها الشركة في تنفيذ عطااتها.

سمعة الشركة في السوق.

شكرا على حسن إستماعكم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



اللقاء التدريبي حول موضوع

التحليل المالي

من 20 إلى 24 أكتوبر 2024 - الكويت

حالة عملية بعنوان:

التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة عمومية اقتصادية تنشط في مجال البتروكيماويات.

من إعداد : - السيدة مدور نسيمة، قاض ، محتسب درجة أولى

- السيد : سني اسماعيل، قاض ، محتسب درجة أولى

عناصر العرض:

إطار عام للتحليل المالي

1-1 تعريف التحليل المالي

2-1 أدوات التحليل المالي (القوائم المالية)

3-1 أهداف التحليل المالي

4-1 أهمية التحليل المالي

5-1 مراحل التحليل المالي

II- الحالة العملية: تجربة مجلس المحاسبة الجزائري «التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة عمومية اقتصادية تنشط في مجال البتروكيماويات 2016-2019»

1-II تحليل الوضع المالي لعناصر الميزانية للمؤسسة

- الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية المختصرة

- تحليل الأرصدة الوسيطة لعناصر جدول حسابات النتائج

2-II التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي رأس المال العامل (FR) ؛

- احتياجات رأس المال العامل (BFR) ؛

- تحليل الخزينة للمؤسسة (TR)

3-II تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب

- تحليل نسب السيولة المستخرجة من القوائم المالية

- تحليل نسب النشاط

- تحليل مؤشرات التسيير للمؤسسة

- تحليل الربحية للمؤسسة

- تحليل المردودية للمؤسسة

- تحليل المديونية للمؤسسة.

I إطار عام للتحليل المالي:

I-1 تعريف التحليل المالي :

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل يساعد الإدارة على تقييم الأداء.

I-2 أدوات التحليل المالي (القوائم المالية):

- الميزانية،
- جدول حسابات النتائج،
- جدول التدفقات النقدية،
- جدول التغيرات الأموال الخاصة،
- ملحق الكشوف المالية.

3-1 أهداف التحليل المالي:

3-1-1 أهداف التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة : إن التحليل المالي الذي تقوم عليه المؤسسة هو تحليل مالي داخلي و الذي يعتبر أساسي و ضروري لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمارات و هذا من طرف المدير المالي و المسير المالي للمؤسسة و أهداف هذا التحليل هي :

- إعطاء حكم للتسيير المالي للفترة تحت التحليل (فترة التحليل).
- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية و التموينية و التوزيعية.
- التحقق من المركز المالي (الوضعية المالية) للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة و على المردودية فيها.

3-1-2 أهداف التحليل المالي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة : إن التحليل المالي الذي يقوم به المتعاملون مع المؤسسة هو تحليل مالي خارجي يهدف إلى :

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- الموافقة و الرفض لعقد قرض عند تقييم المؤسسة لطلب القرض.

4-I أهمية التحليل المالي:

- تكتسي نتائج عملية التحليل المالي أهمية كبيرة والمتمثلة في :
- تحديد مدى كفاءة المؤسسة في جمع الأموال من جهة وتشغيلها من جهة أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبيّن فعالية المؤسسة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة.
- يعتبر كمؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهدافها.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة
- إعداد الجو المناسب اتخاذ القرارات الملائمة.

5-I مراحل التحليل المالي:

- تحديد هدف التحليل بدقة
- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي
- اختيار أسلوب التحليل المناسب
- إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار
- التوصل إلى الاستنتاجات
- صياغة التقرير

II- الحالة العملية: تجربة مجلس المحاسبة الجزائري في مجال التحليل المالي «التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة عمومية اقتصادية تنشط في مجال البتروكيماويات»

► تقديم المهمة:

- موضوع المهمة: تقييم الوظيفة المالية لمؤسسة عمومية اقتصادية تنشط في مجال البتروكيماويات
- الهيئة المنفذة: الغرفة الثامنة المكلفة بالصناعة والمواصلات (بمشاركة قضاة من الغرف الأخرى).

► التعريف بالهيئة الخاضعة للرقابة:

- التعيين: مؤسسة تنشط في مجال البتروكيماويات.
- المقر: الجزائر العاصمة.
- النظام القانوني: مؤسسة عمومية اقتصادية.
- النظام المحاسبي: محاسبة تجارية.

1-II تحليل الوضع المالي لعناصر الميزانية للمؤسسة:

1-1-II الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية المختصرة:

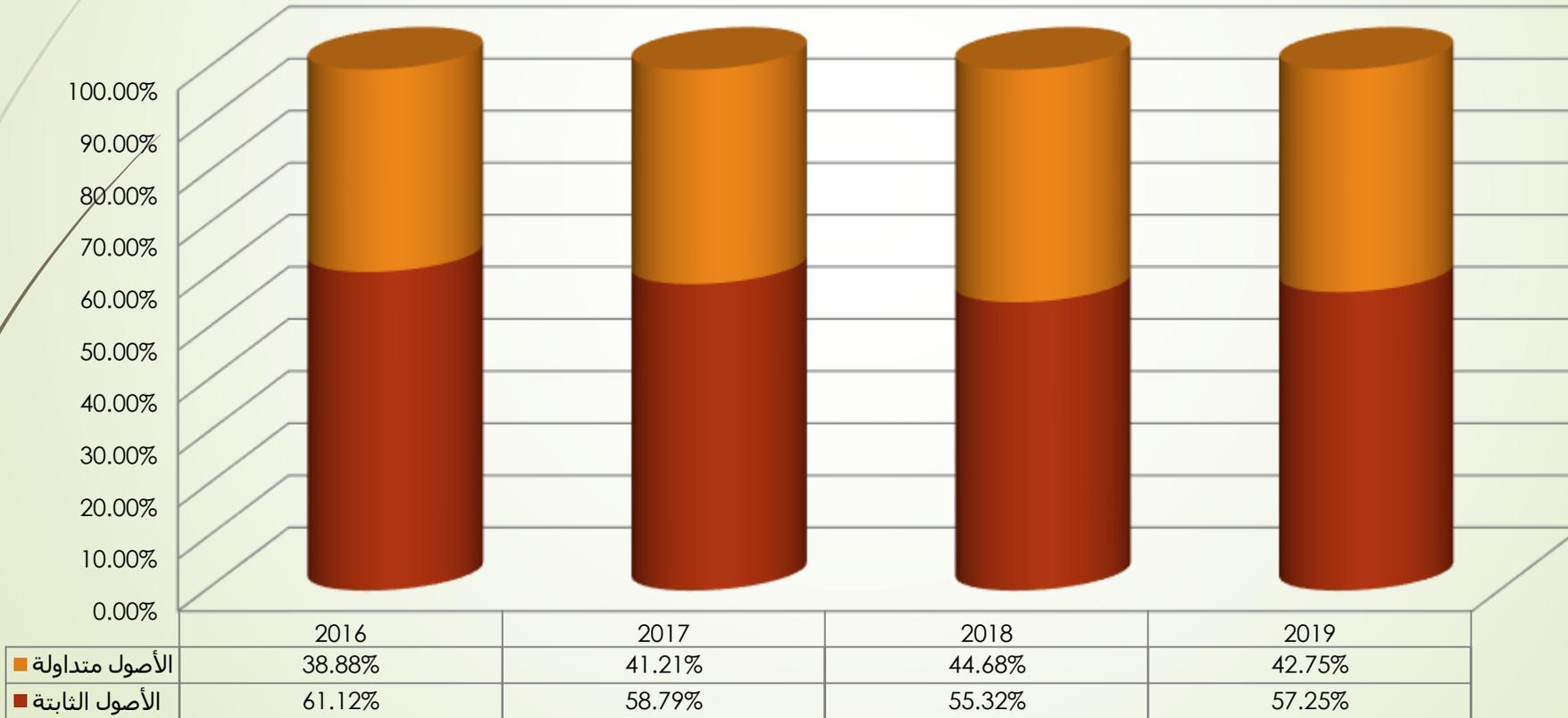
بناء على معطيات الميزانية المحاسبية للمؤسسة تم إعداد الميزانية المالية المختصرة والتي تم عرض نتائجها في الجدول الآتي للفترة الزمنية (2016-2019):

جدول يمثل الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة - أصول-

الوحدة: الدينار الجزائري

2019	2018	2017	2016	> NUXf
7 741 145 655 652	7 051 602 319 550	6 832 326 000 000	6 800 917 686 007	٢٠١٩
88 140 544 529	21 903 447 302	19 264 078 279	7 613 473 522	٢٠١٨
3 784 338 690 590	3 762 277 569 592	3 343 767 454 947	3 179 829 045 068	٢٠١٧
1 502 858 260 102	1 084 194 918 297	1 293 439 140 022	1 420 446 771 816	٢٠١٦
5 781 200 567 455	5 695 678 620 314	4 790 045 000 000	4 326 709 506 854	٢٠١٥
715 062 553 595	642 680 055 895	491 770 499 183	458 790 029 431	٢٠١٤
4 358 542 992 633	3 330 070 998 021	3 245 735 751 232	3 011 964 381 357	٢٠١٣
707 595 021 217	1 722 927 566 301	1 052 539 000 000	855 955 096 067	٢٠١٢
13 522 346 223 107	12 747 280 939 864	11 622 371 000 000	11 127 627 192 862	٢٠١١

التمثيل البياني يوضح تطور أصول الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة للسنوات 2016-2019

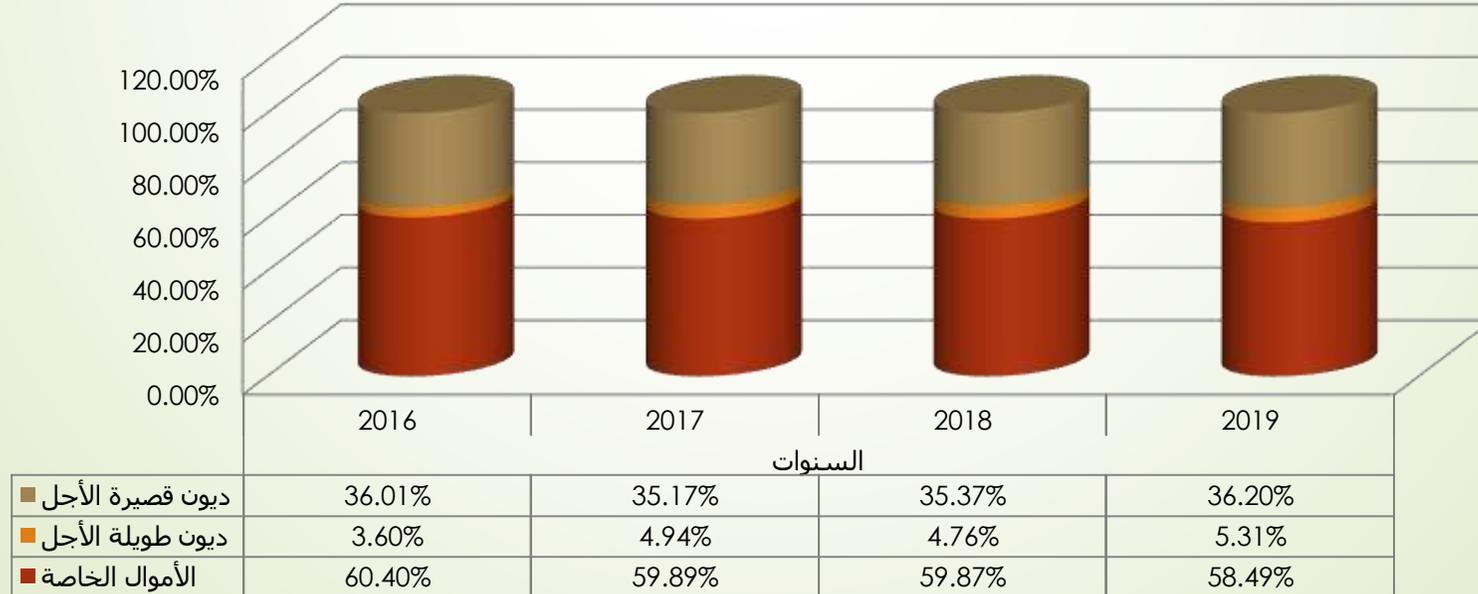


جدول يمثل الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة-الخصوم-

الوحدة: الدينار الجزائري

« NEH »				الميزانية
2019	2018	2017	2016	الميزانية
8 627 515 851 562	8 238 297 251 383	7 535 051 000 000	7 121 010 785 442	الميزانية الكلية
7 909 227 598 387	7 632 161 853 932	6 960 740 000 000	6 720 792 229 496	الميزانية المتداولة
718 288 253 175	606 135 397 451	574 311 000 000	400 218 555 946	الميزانية المتداولة - ديون طويلة الأجل
4 894 830 371 536	4 508 983 688 480	4 087 319 000 000	4 006 616 407 420	الميزانية المتداولة - ديون قصيرة الأجل
13 522 346 223 107	12 747 280 939 864	11 622 371 000 000	11 127 627 192 861	الميزانية المتداولة - أموال خاصة

التمثيل البياني يوضح تطور خصوم الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة للسنوات 2016-2019



II-1-2 تحليل الأرصدة الوسيطة لعناصر جدول حسابات النتائج:

تكوين الأرصدة المحاسبية الرئيسية للشركة من حجم الأعمال إلى القيمة المضافة
جدول يمثل تطور الأرصدة الوسيطة لنشاط المؤسسة للفترة 2016-2019

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات				البيان
2019	2018	2017	2016	
3 343 981 403 506	3 893 914 358 493	3 178 254 000 000	2 622 137 028 370	القيمة المضافة VA
5 537 884 125 560	5 756 457 347 663	4 795 674 000 000	4 198 832 734 190	رقم الاعمال CA
383 439 832 270	321 238 513 741	287 354 000 000	288 305 226 843	نفقات المستخدمين
11,47%	8,25%	9,04%	11,00%	توزيع القيمة المضافة بالنسبة لكل مستخدم
1 675 405 957 460	1 754 162 604 994	1 499 636 000 000	1 154 866 480 875	فائض الخام للاستغلال EBE
373 134 503 799	541 748 305 373	386 068 826 976	249 626 049 915	النتيجة الصافية

جدول يمثل التغيرات الخاصة في الأرصدة الوسيطة لنشاط المؤسسة

الوحدة: الدينار الجزائري

2019-2018		2018-2017		2017-2016		السنوات
النسبة	بالقيمة	النسبة	بالقيمة	النسبة	بالقيمة	البيان
-3,80%	- 218 573 222 103	20,03%	960 783 347 663	14,21%	596 841 265 810	رقم الأعمال
-14,12%	- 549 932 954 987	22,52%	715 660 358 493	21,21%	556 116 971 630	القيمة المضافة
19,36%	62 201 318 529	11,79%	33 884 513 741	-0,33%	- 951 226 843	نفقات المستخدمين
-4,49%	- 78 756 647 534	16,97%	254 526 604 994	29,85%	344 769 519 125	فائض الخام للاستغلال
-31,12%	- 168 613 801 574	40,32%	155 679 478 397	54,66%	136 442 777 061	النتيجة الصافية

سجلت المؤسسة ارتفاع محسوس في النتيجة سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث أن الزيادة في القيمة المضافة أدى إلى تحقيق ناتج الخام للاستغلال موجب مما يترجم الأداء الجيد للمؤسسة

تجدر الإشارة إلى أن جميع الأرصدة الوسيطة المسجلة من قبل المؤسسة عرفت تطورا بالنسبة للسنوات الثلاثة الأولى 2016، 2017، 2018 كما هو موضح في الجدول.

II-2 التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

لتحليل التوازن المالي للمؤسسة يعتمد المحلل على ثلاث مؤشرات وهي: رأس المال العامل؛ احتياجات رأس المال العامل؛ الخزينة.

II-1-2 التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي رأس المال العامل (FR)

جدول يمثل حساب رأس المال العامل للمؤسسة للسنوات 2016-2019

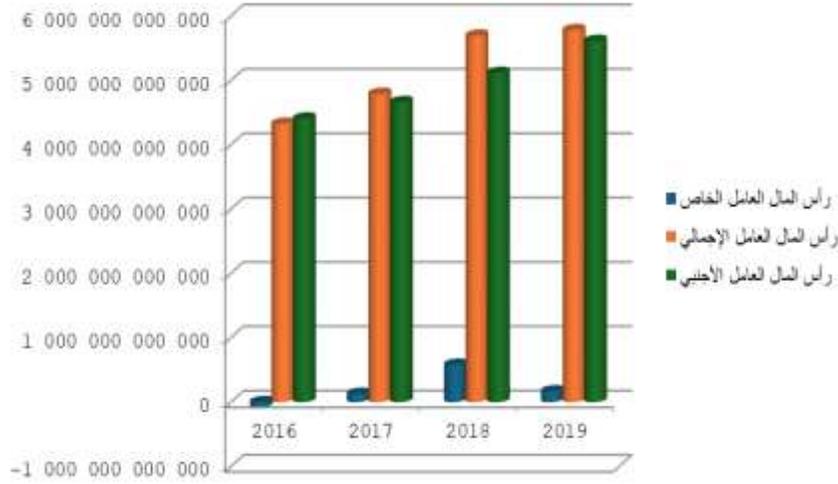
الوحدة: الدينار الجزائري

البيان	2016	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	7 121 010 785 442	7 535 051 000 000	8 238 297 251 383	8 627 515 851 562
الأصول الثابتة	6 800 917 686 007	6 832 326 000 000	7 051 602 319 550	7 741 145 655 652
رأس المال العامل	320 093 099 435	702 725 000 000	1 186 694 931 833	886 370 195 910

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال السنوات محل التحليل، وهو ما يعني أن المؤسسة تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وأن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، كما يدل على أن هناك قدرة للمؤسسة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية.

جدول و تمثيل بياني يمثلان حساب أنواع رأس المال العامل للمؤسسة

الوحدة: الدينار الجزائري



البيان	العلاقة	2016	2017	2018	2019
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة - الأصول الثابتة	- 80 125 456 511	128 414 000 000	580 559 534 382	168 081 942 735
رأس المال العامل الإجمالي	إجمالي الأصول المتداولة	4 326 709 506 854	4 790 045 000 000	5 695 678 620 314	5 781 200 567 455
رأس المال العامل الأجنبي	الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل	4 406 834 963 366	4 661 630 000 000	5 115 119 085 931	5 613 118 624 711

التعليق: من خلال المعطيات المدرجة في الجدول اعلاه نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص موجبة خلال فترة الدراسة (2016-2019)، وهذا يدل على أن المؤسسة لها القدرة على تمويل أصولها الثابتة انطلاقاً من أموالها الخاصة، بالإضافة إلى ارتفاع رأس المال العامل الإجمالي من سنة لأخرى، وهذا راجع إلى نشاط المؤسسة.

2-2-II احتياجات رأس المال العامل BFR

وتحسب بالعلاقة التالية: احتياجات رأس المال العامل BFR = (الأصول المتداولة قديم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - قروض مصرفية).

جدول يمثل حساب احتياجات رأس المال العامل BFR للمؤسسة

الوحدة: الدينار الجزائري

2019	2018	2017	2016	البيان
5 066 138 013 860	5 052 998 564 419	4 298 274 500 817	3 867 919 477 423	الأصول المتداولة قيم جاهزة
4 894 830 371 536	4 508 983 688 480	4 087 319 000 000	4 006 616 407 420	ديون قصيرة الأجل قروض مصرفية
178 775 174 702	- 536 232 634 467	- 349 813 000 000	- 535 861 996 633	احتياجات رأس المال العامل

التعليق: من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة خلال الفترة 2016 الى 2018، وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

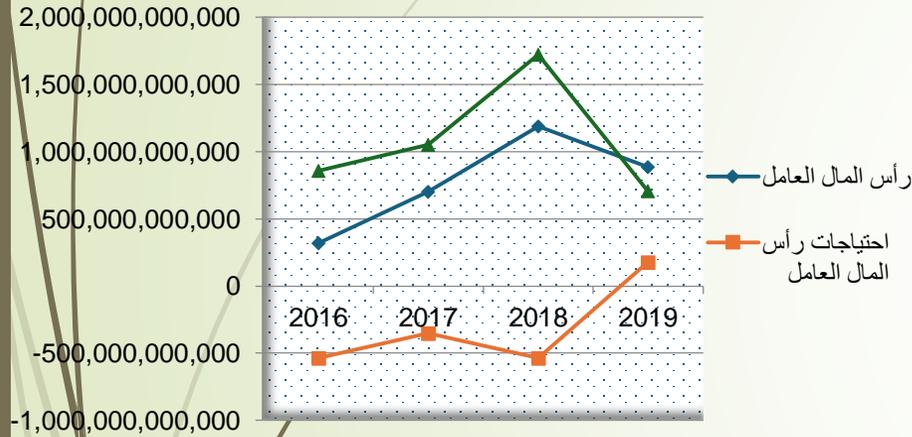
II-2-3 تحليل الخزينة للمؤسسة TR

الخزينة: الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، و يمكن حساب خزينة المؤسسة خلال السنوات محل التحليل بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل FR - احتياجات رأس المال العامل BFR

جدول وتمثيل بياني يمثلان حساب الخزينة للمؤسسة

الوحدة: الدينار الجزائري



البيان	2019	2018	2017	2016
رأس المال العامل	886 370 195 910	1 186 694 931 833	702 725 000 000	320 093 099 435
احتياجات رأس المال العامل	178 775 174 702	- 536 232 634 467	- 349 813 000 000	- 535 861 996 633
الخزينة	707 595 021 208	1 722 927 566 300	1 052 538 000 000	855 955 096 068

التعليق: نلاحظ من الجدول أعلاه أن الخزينة خلال الفترة محل الدراسة موجبة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل للمؤسسة قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يعبر عن رصيد الخزينة، وهو مؤشر إيجابي لأنه يساعد المؤسسة على مواجهة أي خطر في السيولة.

➡ المؤسسة قادرة على تغطية أصولها الثابتة بمواردها الدائمة ولها هامش أمان يقدر بـ 855 955 096 068 دج وهو توازن إيجابي في سنة 2016، وبمبلغ 1 722 927 566 300 دج في 2018

3-II تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب

1-3-II تحليل نسب السيولة المستخرجة من القوائم المالية

تم الاعتماد في تحليل نسب السيولة بالاعتماد على تحليل الوضع المالي لمستوى السيولة باستخدام عناصر الميزانية، حيث يتم القيام بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الآجال المحددة، يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة لموضوع الرقابة من خلال الجدول التالي:

البيان	العلاقة	2016	2017	2018	2019
نسبة التداول (السيولة العامة)	الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة	107,99%	117,19%	126,32%	118,11%
نسبة السيولة السريعة	(أصول متداولة-المخزونات)/الخصوم المتداولة	96,54%	105,16%	112,07%	103,50%
نسبة النقدية (السيولة الجاهزة)	النقديات/ الخصوم المتداولة	21,36%	25,75%	38,21%	14,46%

التعليق: من خلال معطيات الجدول:

- نجد أن نسبة التداول خلال السنوات 2016-2019 ما بين المقياس المناسب للتداول (1-2)، فهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، حيث يدل على أن المؤسسة لها القدرة على التسديد و أن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية.
- يتبين من خلال الجدول أن نسبة السيولة السريعة مقارنة لنسبة التداول كون استبعاد المخزونات، وذلك يعني بأن الأصول سريعة التحول تكفي لتغطية الخصوم الجارية.
- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة النقدية خلال السنوات محل التحليل مرتفعة جدا أي أن المؤسسة بعيدة عن خطر الصعوبات مالية.

II-3-2 تحليل نسب النشاط

تكمّن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها و إدارة موجوداتها حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

البيان	العلاقة	2016	2017	2018	2019
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال/إجمالي الأصول	37,73%	41,26%	45,16%	40,95%
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال/ صافي الأصول الثابتة	61,74%	70,19%	81,63%	71,54%
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال/ الأصول المتداولة	97,04%	100,12%	101,07%	95,79%

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال (مبيعات) قدره 0,37 دج، 0,41 دج و 0,45 دج، 0,40 دج للسنوات 2016، 2017، 2018 و 2019 على الترتيب، هذا يعني ارتفاع كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها.

وفي سنة 2016 حققت المؤسسة مبيعات تقدر بـ 0,61 بالنسبة لكل دينار مستثمر من الأصول الثابتة، وارتفعت من سنة 2016 إلى 0,81 في سنة 2018.

II-3-3 تحليل مؤشرات التسيير للمؤسسة

جدول يمثل تطور مؤشرات التسيير للمؤسسة للفترة 2016-2019

السنوات				مؤشرات التسيير
2019	2018	2017	2016	
60,38%	67,64%	66,27%	62,45%	القيمة المضافة / رقم الأعمال VA/CA
11,47%	8,25%	9,04%	11,00%	تكاليف العمال / القيمة المضافة FP/VA
50,10%	45,05%	47,18%	44,04%	ناتج خام للاستغلال / قيمة المضافة EBE/VA
30,25%	30,47%	31,27%	27,50%	ناتج الخام للاستغلال / رقم الاعمال EBE/CA
3,23%	-9,32%	-7,29%	-12,76%	احتياج رأس المال العامل / رقم الاعمال

التعليق: من خلال معطيات الجدول اعلاه نستنتج:

قيمة المضافة/رقم الأعمال VA/CA : عرف هذا المؤشر نتيجة موجبة خلال السنوات محل التحليل ، مما يدل على ان نشاط المؤسسة قد حقق قيمة مضافة، اي ان الانتاج السنوي اكبر من الاستهلاك السنوي. وقد سجل ارتفاعا من 2016 إلى 2018، الا أنه شهد في سنة 2019 انخفاضا، ورغم هذا الانخفاض الا أن المؤسسة سجلت مؤشرا ايجابيا والذي يترجم قدرة المؤسسة على خلق ثروة؛

نفقات المستخدمين/قيمة المضافة FP/VA سجلت المؤسسة مؤشر ايجابي مما يدل على ان نفقات المستخدمين منخفضة مقارنة بالقيمة المضافة، فخلال الفترة محل التحليل حققت المؤسسة قيمة مضافة موجبة؛

ناتج خام للاستغلال / قيمة المضافة EBE/VA بلغ هذا المؤشر خلال السنوات محل التحليل قيمة موجبة متفاوتة وشهدت ارتفاع من سنة لأخرى.

ناتج الخام للاستغلال / رقم الاعمال EBE/CA عرف هذا المؤشر تحسنا خلال سنوات 2017، 2018 و 2019، وهو ما يعكس نجاح تسيير المؤسسة من خلال التحكم في تكاليف الموظفين والقدرة على تحصيل المستحقات من العملاء.

من خلال الجدول يمكن القول أن جميع مؤشرات التسيير تشير إلى أن الشركة تملك هيكله مالية وأداء جيد من زيادة في القيمة المضافة إلى تحقيق الربح .

4-3-II تحليل الربحية للمؤسسة:

أ- نسب الربحية باستعمال عناصر الميزانية

البيان	العلاقة	2016	2017	2018	2019
معدل العائد على إجمالي الأصول	صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول	2,24%	3,32%	4,25%	2,76%

التعليق: من خلال النتائج المحسوبة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة العائد على إجمالي الأصول موجبة خلال السنوات محل التحليل، ووصلت الى أعلاها في سنة 2018 بنسبة 4,25% ، هذا ما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها.

ب- تحليل الربحية باستخدام عناصر جدول حسابات النتائج

البيان	العلاقة	2016	2017	2018	2019
نسبة هامش الفائض الخام للاستغلال	الفائض الخام للاستغلال / رقم الأعمال	27,50%	31,27%	30,47%	30,25%
نسبة هامش الربح الصافي	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	5,95%	8,05%	9,41%	6,74%

التعليق: من خلال النتائج المحسوبة في الجدول أعلاه نلاحظ أن كلها موجبة خلال سنوات التحليل، هذا المؤشر ايجابي على أداء المؤسسة من 2016 الى 2019.

5-3-II تحليل المردودية للمؤسسة:

جدول يمثل تطور نسب مردودية المؤسسة للفترة 2016-2019

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات				البيان
2019	2018	2017	2016	
373 134 503 799	541 748 305 373	386 068 826 976	249 626 049 915	النتيجة الصافية للسنة المالية
7 909 227 598 387	7 632 161 853 932	6 960 740 000 000	6 720 792 229 496	الأموال الخاصة
4,72%	7,10%	5,55%	3,71%	المردودية المالية
1 675 405 957 460	1 754 162 604 994	1 499 636 000 000	1 154 866 480 875	فائض الخام للاستغلال
8 627 515 851 562	8 238 297 251 383	7 535 051 000 000	7 121 010 785 442	الموارد الدائمة
19,42%	21,29%	19,90%	16,22%	المردودية الاقتصادية
373 134 503 799	541 748 305 373	386 068 826 976	249 626 049 915	النتيجة الصافية للسنة المالية
5 537 884 125 560	5 756 457 347 663	4 795 674 000 000	4 198 832 734 190	رقم الاعمال
6,74%	9,41%	8,05%	5,95%	المردودية التجارية

من خلال الجدول نلاحظ بأن المؤسسة حققت نسبة موجبة للمردودية المالية في جميع السنوات محل التحليل ، كما أن المردودية الاقتصادية موجبة وفي ارتفاع مستمر من 2016 الى 2019 خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على توفر عقلانية في تسيير الزبائن والاستثمارات والنقديات.

II-3-6 تحليل المديونية للمؤسسة: تتمثل نسب المديونية في الجدول التالي :

البيان	العلاقة	2016	2017	2018	2019
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (نسبة الاقتراض)	الديون / إجمالي الأصول	39,60%	40,11%	40,13%	41,51%
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	إجمالي الديون / إجمالي حقوق الملكية	65,57%	66,97%	67,02%	70,97%
نسبة الديون ط. الأجل الى رأس المال العامل.	ديون طويلة الأجل / رأس المال العامل	125,03%	81,73%	51,08%	81,04%

بلغت نسبة التمويل الخارجي خلال سنوات محل التحليل من 39,60% إلى 41,51% حيث أن المؤسسة تخطت وضعية التمويل الخارجي أكبر من التمويل الخاص وبالتالي فهو مؤشر جيد أي ان الأموال الخاصة فاقت الديون. على المؤسسة الحرص على أن تكون دائما أموالها الخاصة أكبر من ديونها وهذا لتفادي الأخطار، وتخصيص جزء من أرباحها للاستثمار والتخلص من ديونها ومحاولة التوجه للتمويل الذاتي.



شكرا على حسن الإصغاء و المتابعة

حالة عملية الديوان العام للمحاسبة - المملكة العربية السعودية

مقدمة

شركة **Abc** هي شركة متوسطة الحجم متخصصة في تصنيع وبيع الأجهزة الإلكترونية. قمنا بإجراء مراجعة شاملة لحسابات شركة Abc للسنة المالية 20xx.

تهدف هذه المراجعة إلى ضمان الشفافية المالية وتعزيز فعالية الإدارة المالية. وتعتبر عملية التحليل المالي أداة حيوية في هذا السياق، حيث تساهم في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للشركة، من خلال تحليل البيانات المالية، ويسعى فريقنا إلى تسليط الضوء على المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وخاصة في ما يتعلق بتحليل الذمم المدينة، الذي تعد عنصرًا أساسيًا في إدارة رأس المال العامل.

فيما يلي كيفية تطبيق مفاهيم التحليل المالي في عملية المراجعة، مع التركيز على تحليل الذمم المدينة:

1- مفهوم وأهمية التحليل المالي في مراجعة الشركة:

قام فريق المراجعة بتحليل البيانات المالية بدقة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي.

أسهم التحليل المالي في كشف المجالات ذات المخاطر المرتفعة، مثل الزيادة في الذمم المدينة وتأخر التحصيل.

استُخدمت نتائج التحليل لتقييم فعالية الرقابة الداخلية، لاسيما في إدارة الذمم المدينة وسجلات الائتمانات.

2- أساليب التحليل المالي المستخدمة في مراجعة الشركة :



3- إجراءات تنفيذ التحليل المالي في مراجعة الشركة:

تم توثيق نتائج تحليل الذمم المدينة والتوصيات في أوراق عمل المراجعة.

تم جمع البيانات المالية مع التركيز على تفاصيل الذمم المدينة وسجلات العملاء.



تم تفسير النتائج وربطها بأهداف عملية المراجعة، مثل تقييم كفاية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

قام فريق المراجعة بدراسة سياسات الائتمان وإجراءات التحصيل المتبعة.

تم اختيار وتطبيق أساليب التحليل المناسبة لتقييم الذمم المدينة.

4- دور التحليل المالي في عملية مراجعة الشركة:

ساعد في صياغة توصيات لتحسين سياسات الائتمان وإجراءات تحصيل الذمم المدينة.



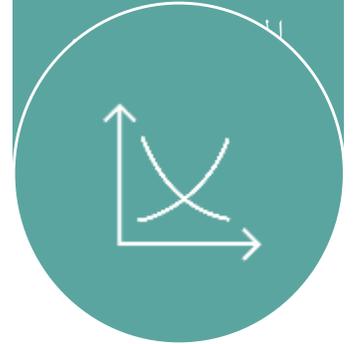
دعم التقييم الشامل للوضع المالي، مشيرًا إلى التحديات في إدارة رأس المال العامل بسبب بطء تحصيل الذمم المدينة.



أسهم في اكتشاف تحريفات محتملة في تقييم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.



ساعد التحليل في تخطيط عملية المراجعة من خلال تحديد المجالات ذات المخاطر المرتفعة، مثل الزيادة



5- استنتاجات وتوصيات للشركة :

أظهر التحليل المالي أن الشركة تواجه تحديات في إدارة الذمم المدينة، مع زيادة ملحوظة في متوسط فترة التحصيل.



تم التوصية بمراجعة وتحديث سياسات الائتمان للعملاء لتقليل مخاطر الديون المعدومة.



اقترح فريق المراجعة تحسين إجراءات المتابعة والتحصيل، بما في ذلك استخدام نظام آلي لمتابعة أعمار الذمم المدينة.



تم التوصية بزيادة التنسيق بين قسم المبيعات وقسم الائتمان لتحسين جودة العملاء الجدد.



اقترح الفريق إجراء تحليل دوري للذمم المدينة لتحديد الاتجاهات ومعالجة المشكلات مبكرًا.



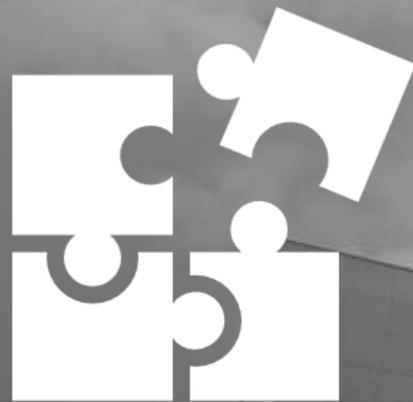
6 - خاتمة :

سلطت هذه الحالة الضوء على تطبيق مفاهيم التحليل المالي في مراجعة شركة **Abc** ، مع التركيز بشكل خاص على تحليل الذمم المدينة. يساهم هذا في تعزيز فعالية وكفاءة عملية المراجعة، ويقدم قيمة مضافة للشركة من خلال تحسين إدارة الذمم المدينة ورأس المال العامل.

شكراً على حسن
إستماعكم


الديوان العام للمحاسبة
General Court of Audit

لنتكامل Integratus



تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

حول " التحليل المالي "

موضوع اللقاء التدريبي المزمع عقده بديوان
المحاسبة بدولة الكويت خلال الفترة من 20-24
أكتوبر 2024.



التحليل المالي



هدف الجلسة

في نهاية الجلسة سوف يتمكن المشاركون من اكتساب مهارات التحليل المالي من خلال عرض ونقاش تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بما يتوافق وأفضل الممارسات وفقاً لتقييم الميسرين.



ديوان المحاسبة

التحليل المالي



عناصر
الجلسة

- نظرة عامة: الجهاز ورقابة الأداء...
- حالة عملية.



التحليل المالي



نظرة عامة

"الجهاز

ورقابة

الأداء"

■ دأبت الأجهزة العليا للرقابة إلى وقت غير بعيد تعتمد في عملها الرقابي على

المراجعة المستندية للتأكد من أن الموارد قد أنفقت في حدود الاعتمادات

المخصصة لها بالموازنة وبطريقة سليمة ومطابقة للقوانين واللوائح والتعليمات والنظم المحاسبية.

■ وبدأت ملامح الخروج عن هذا النطاق تتبلور في مراجعة برامج الوحدات الاقتصادية ومشروعاتها الاستثمارية فيما تحققه من أهداف ومدى كفاءة وفعالية هذه البرامج

والمشروعات وجدواها الاقتصادية **الرقابة على الأداء** أو تقييم الأداء.



الديوان المحاسبي



ديوان المحاسبة



■ نظرة عامة

الجهاز

ورقابة

الأداء

بدأ الجهاز المركزي للمحاسبات - باعتباره هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تتبع رئيس الجمهورية تهدف إلى تحقيق الرقابة على أموال الدولة وأموال

الأشخاص العامة الأخرى - ممارسة اختصاصاته بشأن **تقييم الأداء**

بموجب القانون رقم 129 لسنة 1964 ولائحته التنفيذية ، وقد

أنشئت بموجبه ضمن ما أنشأ من إدارات: الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة

وتقييم الأداء وباتت الآن ثلاث إدارات. كما نظم **القانون 144 لسنة**

1988 المعدل بالقانون 157 لسنة 1998 اختصاصات الإدارات

المركزية المسؤولة عن متابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء.



ديوان المحاسبة

التحليل المالي



التحليل الأفقي		قائمة المركز المالي ف 6/30		
% التغيير	قيمه السعير عن عام 2015	2016	2015	بيان
26.7	152.508	723.956	571.448	إجمالي الأصول الثابتة
18.6	106.286	677.739	571.453	مشاريع تحت التنفيذ
0	0	14.400	14.400	استثمارات طويلة الأجل
22.4	258.794	1.416.095	1.157.301	1- مجموع الأصول طويلة الأجل
25.7	2.429	12.037	9.578	مخزون
(16.9)	(44.991)	220.573	265.564	عملاء / أ. قبض / ح مدينة
44.9	22.248	71.777	49.529	نقدية صندوق وبنوك
(6.2)	(20283)	304.388	324.671	2- مجموع الأصول المتداولة
16.1	238.511	1.720.483	1.481.972	مجموع الأصول = (2+1)
39.1	29.876	106.381	76.505	مخزون
3	10.987	376.027	365.040	أح دائنة
9.3	40.863	482.408	441.545	المتداولة
52.3	61.146	(178.020)	(116.874)	م (4-2)
19	197.648	1.238.075	1.040.427	= (5+1)

التحليل الأفقي
مقارنة نفس البند خلال سنتين متتاليتين

لنفس المنشأة

حالة عملية:
التحليل المالي
الأفقي

بيانات				إتجاهات				التغيرات
2018 %	2017 %	2016 %	2015 سنة الأساس %100	2018 جنيه	2017 جنيه	2016 جنيه	2015 جنيه	
45.9	18.5	26.7	%100	833.659	677.178	723.956	571.448	استثمارات طويلة الأجل
61.5	47.3	18.6	100	923.099	841.951	677.739	571.453	1- مجموع الأصول طويلة الأجل
46.5	45.6	0	100	21.090	20.963	14.400	14.400	مخزون
53.6	33.1	22.4	100	1.777.848	1.540.092	1.416.095	1.157.301	علاء / أ. قبض / ح مدينة
80.1	30	25.7	100	17.248	12.454	12.037	9.578	نقدية صندوق وبنوك
(15.3)	(20.7)	(16.9)	100	224.890	210.462	220.573	265.564	2- مجموع الأصول المتداولة (2)
(16.4)	9.5	44.9	100	41.428	54.219	71.777	49.529	3- مجموع الأصول (2+1) =
(12.7)	(14.6)	(6.2)	100	283.566	277.135	304.388	324.671	مخصصات
39.1	22.6	16.1	100	2.061.414	1.817.227	1.720.483	1.481.972	موردون / أ. د / ح دائنة
(68.3)	15.7	3.1	100	24.258	86.198	106.381	76.505	4- مجموع الالتزامات المتداولة
(4.6)	(10.7)	(10.7)	100	348.066	326.083	376.027	365.040	5- صافي رأس المال العامل (4-2)
(15.7)	(15.7)	(15.7)	100	372.324	412.281	482.408	441.545	6- إجمالي
(24.1)	(24.1)	(24.1)	100	(88.758)	(135.145)	(178.020)	(116.874)	
6.2	9	9	100	1.689.090	1.404.947	1.238.075	1.040.427	

تحليل الاتجاهات
نسب بنود سنة المقارنة
لبنود سنة الأساس

حالة عملية:
تحليل
الاتجاهات

التحليل المالي



القيمة بالألف جنيه

2018 %	2017 %	2016 %	2015 سنة الأساس	2014	2013	2012	2011	البيان
100	100	100	100	123.116	123.116	123.116	123.116	إجمالي الأصول
159.8	100	100	100	267.123	167.123	167.123	167.123	إجمالي الخصائص
174.1	168.5	144.3	100	945.587	915.106	783.471	543.055	احتياطيات
0	100	100	100	-	(128.860)	(128.860)	(128.860)	خسائر مرحلة
115.5	107.3	95.6	100	348.972	324.169	288.933	302.221	ربح الفترة
167.4	139.1	122.6	100	1.684.798	1.400.655	1.233.783	1.006.655	7- إجمالي حقوق الملكية
0	0	0	100	-----	-----	-----	29.480	قروض طويلة الأجل بنوك
10	10	10	100	4.292	4.292	4.292	4.292	قروض من جهات أخرى
167.4	139.1	122.6	100	4.292	4.292	4.292	33.772	8- مجموع الالتزامات طويلة الأجل
167.4	139.1	119	100	1.689.090	1.404.947	1.238.075	1.040.427	9- إجمالي تمويل الاستثمار (8+7)

تحليل الاتجاهات
نسب بنود سنة المقارنة
لبنود سنة الأساس

حالة عملية:
تحليل
الاتجاهات

التحليل المالي حسب الاتجاهات

□ اتجه رصيد إجمالي الأصول الثابتة إلى التزايد خلال الفترة موضوع الفحص (2015: 2018) حيث بلغ في 30 / 6 / 2015 نحو 571.448 مليون جنيه وتزايد بنسب 26.7 %، 18.5 %، 45.9 % على الترتيب. وهذا يشير إلى زيادة استثمارات الجهة الخاضعة للرقابة في الأصول الثابتة من أوناش الرصيف ، وأوناش الساحة بما يتلاءم وطبيعة نشاطها الرئيس.



التحليل المالي حسب

الاتجاهات

- اتجه رصيد مشروعات تحت التنفيذ إلى التزايد خلال الفترة موضوع الفحص (2015: 2018) حيث بلغ في 30 / 6 / 2015 نحو 571.453 مليون جنيه وتزايد بنسب 18.6 %، 47.3 %، 61.5 % على الترتيب. **قد** يشير هذا التزايد إلى اتجاه الجهة الخاضعة للرقابة نحو اقتناء الأصول الثابتة بما يتلاءم وطبيعة نشاطها الرئيس؛ خاصة مع اقترن ذلك بزيادة المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة (مشروعات تحت التنفيذ) الظاهرة في قوائم التدفقات النقدية خلال فترة الفحص حيث بلغت 109.562 مليون جنيه، 137.331 مليون جنيه، 183.910 مليون جنيه؛ 295.326 مليون جنيه على الترتيب؛ وقد **يتطلب الأمر فحص حركة حساب مشروعات تحت التنفيذ من إضافة واستبعاد للوقوف على حقيقة الموقف .**



التحليل المالي

حسب الاتاهاات

- تدني قيم المخزون خلال الفترة موضوع الفحص (15 ر.خ.:
- 2018) حيث تراوحت قيمته بين **9.578** مليون جنيه في 30 / 2015 / 6؛ **17.248** مليون جنيه في 30 / 6 / 2018، مقترن بتدني وزنها النسبي في هيكل الأصول المتداولة خلال الفترة موضوع الفحص - على النحو الموضح في التحليل الرأسي التالي - حيث بلغ **3%**، **4%**، **4.5%**، **6%** على الترتيب. ويرجع ذلك إلى طبيعة النشاط الخدمي للجهة على اعتبار أن رصيد المخزون ليس رصيد بضاعة بل رصيد وقود وقطع غيار ومخلفات.



✳

التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي %				قائمة المركز المالي في 30 / 6 / ... القيمة بالآلاف جنيه				البيان
2018	2017	2016	2015	2018	2017	2016	2015	
46.9	44	51.1	49.4	833659	677178	723956	571448	إجمالي الأصول الثابتة
51.9	54.7	47.9	49.4	923099	841951	677739	571453	مشروعات تحت التقيد
1.2	1.3	1	1.2	21090	20963	14400	14400	استثمارات طويلة الأجل
%100	%100	%100	%100	1777848	1540092	1416095	1157301	مجموع أصول مؤجلة الأجل
6	4.5	4	3	17248	12454	12037	9578	مخزون
79.4	75.9	72.5	81.8	224890	210462	220573	265564	عملاء / أ. قبض / ح مدينة
14.6	19.6	23.5	15.2	41428	54219	71777	49529	تقنية صندوق وينوك
100	100	100	100	283566	277135	304388	324671	2- مجموع الأصول المتداولة (2)
				2061414	1817227	1720483	1481972	3- مجموع الأصول (2+1) =
6.5			17.3	24258	86198	106381	76505	مخصصات
93.5			82.7	348066	326083	376027	365040	موردون / أ. د / ح داقنة
%			%100	372324	412281	482408	441545	4- مجموع الالتزامات المتداولة
				(88758)	(135145)	(178020)	(116874)	5- صافي رأس المال العامل (4-2)
				1689090	1404947	1238075	1040427	6- إجمالي الاستثمار (5+1) =

حالة عملية:
التحليل الرأسي

Activate Win
Settings to

التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي %				قائمة المركز المالي في 30 / 6 / ... القيمة بالآلاف جنيه				البيان
2018	2017	2016	2015	2018	2017	2016	2015	
7.3	8.8	10	12.3	123116	123116	123116	123116	رأس المال
15.9	11.9	13.5	16.6	267123	167123	167123	167123	مساهمة الخزانة
56.1	65.3	63.5	53.9	945587	915106	783471	543055	احتياطيات
---	(9)	(10.4)	(12.8)	-----	(128860)	(128860)	(128860)	خسائر مرحلة
20.7	23	23.4	30	348972	324169	288933	302221	ربح الفترة
%100	%100	%100	%100	1684798	1400655	1233783	1006655	7- إجمالي حقوق
---	---	---	87.3	-----	-----	-----	29480	قروض طويلة الأجل بنوك
100	---	---	12.7	4292	4292	4292	4292	قروض من جهات أخرى
%100	---	---	%100	4292	4292	4292	33772	8- مجموع الالتزامات طويلة الأجل
				1689090	1404947	1238075	1040427	9- إجمالي تمويل الاستثمار (8+7)

حالة عملية:
التحليل الرأسي

حالة عملية :
تحليل النسب

وفيما يلي القوائم المالية: قائمة المركز المالي في 30 /6/ 2023 ؛ 30 /6/ 2022 ، 30 /6/ 2021 وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية عن الفترة من 1 /7 /2022 : 30 /6 /2023 لإحدى الجهات.



التحليل المالي



قائمة المركز المالي في ٣٠ / ٦ / ٢٠٢١

بيان		رقم الإيضاح	القيمة بالآلاف جنيه
٢٠٢١/٠٦/٣٠			
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الأصول الثابتة	(٨)	٤ ٩٨٤ ٧٤٨	
مشروعات تحت التنفيذ	(٩)	٤٤٨ ٠٤٥	
استثمارات عقارية	(١٠)	١٢٩ ٧٤٩	
أصول غير ملموسة	(١١)	٢ ٩٩٩	
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال النخل الشامل	(١٢)	٥ ٣٣٢ ٤٤١	
استثمارات مالية أخرى	(١٣)	٢٠ ٦٦٨	
أصول حق انتفاع تأجير تمويلي	(١٤)	٢٧٣ ٦٨٨	
أصول أخرى	(١٥)	٢٥ ٦٥٤	
أصول ضريبية مؤجلة	(٢٧)	.	
مجموع الأصول غير المتداولة		١١ ٢١٧ ٩٩٢	
الأصول المتداولة			
المخزون	(١٦)	٤ ٣٢٥ ٣٨٧	
علاء وأوراق القبض	(١٧)	٤٠٩ ٣٠٧	
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	(١٨)	٤٨٨ ٢٧٦	
موردون دفعات مقدمة	(١٩)	١٢٩ ٣٧٠	
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٢٠)	٤ ٢٠٠ ٩٢٠	
تقديرية بالتوك والمضروب	(٢١)	١٠٦٣ ٦٠٤	
مجموع الأصول المتداولة		١٠ ٦١٦ ٨٦٤	
إجمالي الأصول		٢١ ٨٣٤ ٨٥٦	
التزامات			
التزامات غير المتداولة			
رأس المال المصدر والمنفوع	(٢٢)		٢ ٢٥٠ ٠٠٠
الإحتياطيات	(٢٣)		٤ ٤١٤ ٩٨٨
اسهم خزينة	(٢٤)		(٢٥٩ ٣٦٠)
أرباح مرصدة	(٢٥)		١ ٩٧٥ ٢٨٠
صافي ربح الفترة			.
إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات المالية	(٢٦)		(٨٧ ٠٢٠)
مجموع التزامات غير المتداولة			٨ ٢٩٣ ٨٨٨
التزامات غير المتداولة			
التزامات ضريبية مؤجلة	(٢٧)		١٣٥ ٤٩٠
التزامات منحة نهاية الخدمة	(٢٨)		٤٦٨ ٤٧٥
مجموع التزامات غير المتداولة			٦٠٣ ٩٦٥
التزامات المتداولة			
المخصصات	(٢٩)		١ ٦٣٠ ٨٤٦
موردون وأوراق الدفع	(٣٠)		٦٩٦ ٠٣٨
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(٣١)		٩ ٦٤١ ٣٦٩
علاء دفعات مقدمة	(٣٢)		١٣٠ ٨٠٤
الجزء المتداول من التزامات منحة نهاية الخدمة	(٢٨)		٦٠ ٣٠٧
ضريبة النخل المستحقة			٧٧٧ ٦٢٩
مجموع التزامات المتداولة			١٢ ٩٣٧ ٠٠٣
مجموع التزامات			١٣ ٥٤٠ ٩٦٨
مجموع حقوق الملكية والتزامات			٢١ ٨٣٤ ٨٥٦

الإيضاحات المرفقة (من رقم ١ إلى رقم ٢٩) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

قائمة الدخل المستقلة عن العام المالي من ١/٧/٢٠٢٢ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٣

البيانات المدرجة بالآلاف جنيه مصري

٢٠٢٢/٠٦/٣٠	٢٠٢٣/٠٦/٣٠	رقم التوضيح	البيان
١٧ ١٣٩ ٤٤٣	١٧ ٩٥٧ ٦٣٢	(٣٢)	المبيعات / الإيرادات
(٩ ٢٥٩ ١٨٧)	(٩ ٧٠٦ ٣٣٧)	(٣٣)	تكلفة المبيعات
<u>٧ ٨٨٠ ٢٥٦</u>	<u>٨ ٢٥١ ٢٩٥</u>		<u>مجموع الربح</u>
١٥١ ٧٦٠	٧٢٠ ٧٤٠	(٣٤)	إيرادات أخرى
(٧٣٧ ٩٥٠)	(٧٠٥ ٤٢٠)	(٣٥)	مصروفات بيع وتوزيع
(٢٦٤ ٧٣٥)	(٣١٧ ٧٧٦)	(٣٦)	مصروفات إدارية وعمومية
(٣ ٤٥٠ ٠٧٥)	(٥١٧ ٠٠٧)	(٣٧)	مصروفات أخرى
<u>٣ ٥٧٩ ٢٨٦</u>	<u>٧ ٤٣١ ٨٣٢</u>		<u>نتائج الأنشطة التشغيلية</u>
٢٥٣ ٢٨٦	٧١٤ ١٤١	(٣٨)	صافي تكلفة / إيرادات التمويل
١ ٤٣٨ ٣٩٤	١ ٦١٩ ٢٤١	(٣٩)	إيرادات استثمارات مالية أخرى
<u>٥ ٢٧٠ ٩٦٦</u>	<u>٩ ٧٦٥ ٢١٤</u>		<u>الإرباح قبل الضريبة</u>
(١ ٢٤١ ٠٢٥)	(٢ ١٠٨ ٢٢٧)	(٤٠)	مصروف ضريبة الدخل
<u>٤ ٠٢٩ ٩٤١</u>	<u>٧ ٦٥٦ ٩٨٧</u>		<u>ربح الفترة من العمليات المستمرة</u>
*	*		ربح السنة من العمليات غير المستمرة
<u>٤ ٠٢٩ ٩٤١</u>	<u>٧ ٦٥٦ ٩٨٧</u>		<u>ربح الفترة</u>
<u>١,٦١</u>	<u>٢,٩٨</u>	(٤١)	<u>نصيب المسهم في الأرباح (خسمة/سهم)</u>

الإيضاحات المرفقة : من رقم ١ إلى رقم ٤٨ : جزئياً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها

قائمة التدفقات النقدية المستقلة من ١/٧/٢٠٢٢ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٣

(القيمة بالآلاف جنيه)

نكس	جزئى	رقم البيحاح	البيان	المقارن فى ٢٠٢٢/٦/٣٠
			<u>أولاً : التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>	
	٦٣,٧٥١,١٨٦		مبيعات نقدية ومنحولات من العملاء	٦٤,٦٦٢,١٠٦
	(٧,٣٤١,٧٠٥)		مشتريات نقدية ومدفوعات للموردين	(٥,٨٢٦,٤١٧)
	(١,٧٦٨,٧٦٩)		أجور مدفوعة	(٣,٨٠٢,٥٨٣)
	٢,٤٠٣,٩٠٠		إيرادات تشغيل للغير وإيرادات متنوعة أخرى	٣,٦٥٨,٥٧٩
	٦٦,٠٣٢		فوائد دائنة محصلة	٩٠,١٧٩
	(١٠,٨٥١)		فوائد مدفوعة	(٣٥,٤٠٨)
	(٥٣,٢٣٠,٩٧٦)		ضرائب ورسوم مدفوعة	(٥٠,٦٥٧,٦٠٥)
	٢,٥١٥		إعانة تصدير / منح وإعانات	١,٠٦١
	١٢,٤٨٣		منحولات من مطالبات تأمينية	١,٠٧٦
	(٧٦,٠٣٣)		مدفوعات أخرى	(١٤,١٣٤)
			(١) صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	٨,٠٧٦,٨٥٤

١٠٩,١٩٣	١٠٩,١٩٣	١٠٩,١٩٣	١٠٩,١٩٣	١٠٩,١٩٣
(١٠,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)
(٢٤,٠٠٠)	(٢٤,٠٠٠)	(٢٤,٠٠٠)	(٢٤,٠٠٠)	(٢٤,٠٠٠)
(٥٩,٤٣٥,٩٠٧)	(٥٩,٤٣٥,٩٠٧)	(٥٩,٤٣٥,٩٠٧)	(٥٩,٤٣٥,٩٠٧)	(٥٩,٤٣٥,٩٠٧)
—	—	—	—	—
(٤٩,٥٤٧,٠٠٨)	(٤٩,٥٤٧,٠٠٨)	(٤٩,٥٤٧,٠٠٨)	(٤٩,٥٤٧,٠٠٨)	(٤٩,٥٤٧,٠٠٨)
٥٩,٣٣٨,١١٣	٥٩,٣٣٨,١١٣	٥٩,٣٣٨,١١٣	٥٩,٣٣٨,١١٣	٥٩,٣٣٨,١١٣
١,٦٩٦,٥٦٥	١,٦٩٦,٥٦٥	١,٦٩٦,٥٦٥	١,٦٩٦,٥٦٥	١,٦٩٦,٥٦٥
٥٠,٤٧٧,٤١٥	٥٠,٤٧٧,٤١٥	٥٠,٤٧٧,٤١٥	٥٠,٤٧٧,٤١٥	٥٠,٤٧٧,٤١٥
٣٠٠,٤٨٣	٣٠٠,٤٨٣	٣٠٠,٤٨٣	٣٠٠,٤٨٣	٣٠٠,٤٨٣
(٧٨,٢٨٦)	(٧٨,٢٨٦)	(٧٨,٢٨٦)	(٧٨,٢٨٦)	(٧٨,٢٨٦)
٢,٦١٧,١٨٢	٢,٦١٧,١٨٢	٢,٦١٧,١٨٢	٢,٦١٧,١٨٢	٢,٦١٧,١٨٢
(٢,٧٠٩,٣٧٠)	(٢,٧٠٩,٣٧٠)	(٢,٧٠٩,٣٧٠)	(٢,٧٠٩,٣٧٠)	(٢,٧٠٩,٣٧٠)
٢١٢,٥٥٨	٢١٢,٥٥٨	٢١٢,٥٥٨	٢١٢,٥٥٨	٢١٢,٥٥٨
٢,٩٢٨,١٥٢	٢,٩٢٨,١٥٢	٢,٩٢٨,١٥٢	٢,٩٢٨,١٥٢	٢,٩٢٨,١٥٢
٤,٣٠٠	٤,٣٠٠	٤,٣٠٠	٤,٣٠٠	٤,٣٠٠
٢,٩٣٢,٤٥٢	٢,٩٣٢,٤٥٢	٢,٩٣٢,٤٥٢	٢,٩٣٢,٤٥٢	٢,٩٣٢,٤٥٢

التعدادات المرفقة من رقم ١ ورقم ١٨ جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

حالة
عملية

نسب السيولة: □

مدلول النسبة	النسب الفعلية		النسبة / القاعدة المتعارف عليها	النسبة / المؤشر
	2022	2023		
وتعني أن 1.9 جنيه أصول متداولة يستخدم لتغطية 1 جنيه التزامات متداولة عام 2023 مقابل 1.2 عام 2022.	1.2	1.9	1 : 2	نسبة التداول.
وتعني أن 1.5 جنيه أصول متداولة بعد استبعاد المخزون يستخدم لتغطية 1 جنيه التزامات متداولة عام 2023 مقابل 0.9 جنيه عام 2022. حيث تمثل قيمة المخزون نحو 21.6% من إجمالي الأصول المتداولة مقابل 24.7%.	0.9	1.5	1:1	نسبة السيولة.
وتعني أن 0.34 جنيه نقدية بالصندوق والبنوك يستخدم لتغطية 1 جنيه التزامات متداولة عام 2023 مقابل 0.09 جنيه عام 2022.	0.09	0.34	1 : 0.35	نسبة النقدية.

حالة

عملية

تعليق عام على نسب السيولة:

- تتمتع الجهة بقدرة عالية على سداد الالتزامات قصيرة الأجل عام 2023 حيث تقترب بل كادت أن تتطابق مؤشرات السيولة الفعلية والنسب المتعارف عليها؛ كما في نسبي التداول والنقدية، بل وتزيد عنها كما في نسبة السيولة (نسبة التداول السريع) مقابل قدرة متوسطة للجهة على السداد عام 2022.



ديوان المحاسبة



حالة

عملية

نسب السيولة:

مدلول النسبة	النسب الفعلية		النسبة / القاعدة المتعارف عليها	النسبة / المؤشر
	2022	2023		
وتعني قدرة الأصول المتداولة على تغطية الالتزامات المتداولة ومتبقي جزء (صافي رأس المال العامل) يستخدم لسداد الالتزامات غير المتداولة. وبصياغة أخرى يتم تمويل ذلك الجزء المتبقي من الأصول المتداولة من مصادر تمويل طويلة الأجل.	ألف جنيه. 3.194.520	ألف جنيه. 8.502.746	استخدام مصادر تمويل قصيرة الأجل في تمويل أصول قصيرة الأجل والعكس صحيح.	صافي رأس المال العامل
تعكس هذان النسبتان المتدنيان القدرة المحدودة للجهة على توفير فائض نقدي من الأنشطة التشغيلية لتغطية كل متطلبات الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.	11.9%	3.4%	تحقيق تدفق نقدي موجب من النشاط التشغيلي يسهم في تغطية متطلبات الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.	نسبة التغطية النقدية الكلية.

□ تعليق عام على نسب السيولة:

■ حققت الجهة توازنًا معقولًا بين الربحية والسيولة حيث تعاضمت القيمة الموجبة لصافي رأس المال العامل لتبلغ نحو 8.503 مليار جنيه عام 2023 مقابل 3.195 مليار جنيه عام 2022؛ إلا أن ذلك لم يكن على حساب ربحية الجهة؛ حيث تتضمن إجمالي الأصول المتداولة (البالغة نحو 17.998 مليار جنيه) عام 2023؛ استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (وثائق استثمار) بلغت نحو 9.985 مليار جنيه تمثل 55.5% منها مقابل 10.391 مليار جنيه تمثل نحو 61.8% من إجمالي الأصول المتداولة (البالغة نحو 16.812 مليار جنيه) عام 2022 وعلى إثرها

□ تعليق عام على نسب السيولة:

- حققت الجهة من بيع تلك الاستثمارات أرباح (أرباح بيع أوراق مالية ووثائق استثمار) بلغت نحو 300.484 مليون جنية مقابل تحملها خسارة (خسائر بيع أوراق مالية ووثائق استثمار) بلغت نحو 78.285 مليون جنية بمحصلة ربح بنحو 222.199 مليون جنية عام 2023 على النحو المدرج بالأنشطة الاستثمارية بقائمة التدفقات النقدية والظاهر بالإيضاحات المتممة (إيرادات أخرى، مصروفات أخرى).

حالة

عملية

تعليق عام على نسب السيولة:

تدني قدرة الجهة على توفير فائض نقدي من الأنشطة التشغيلية لتغطية كل متطلبات الأنشطة الاستثمارية والتمويلية خلال عامي المقارنة 2023، 2022؛ حيث بلغت نسبة التغطية النقدية الكلية 3.4%، 11.9% على التوالي. واعتمدت الجهة في تغطية الجزء الأكبر من متطلبات أنشطتها الاستثمارية من بيع أذون خزانة وكذا استثماراتها في وثائق استثمار؛ فضلاً عن ظهور صافي تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية بقيمة سالبة عام 2023 مقابل قيمة سالبة لصافي تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية عام 2022.



ديوان المحاسبة



حالة

عملية

نسب النشاط:

مدلول النسبة	النسب الفعلية		النسبة / المؤشر
	2022	2023	
ويعني أن كل جنيه مستثمر في الأصول يدر أو يحقق 0.67 جنيه مبيعات عام 2023 مقابل 0.71 جنيه عام 2022؛ وبصياغة أخرى أن كل جنيه مبيعات يستلزم لتحقيقه 1.48 جنيه استثمار في الأصول مقابل 1.41 جنيه .	0.71 مرة	0.67 مرة	معدل دوران الأصول (مره)
ويعني أن المخزون يتحرك من المخازن إلى المبيعات 50.5 مرة خلال عام 2023 مقابل 29.8 مرة عام 2022.	29.8	50.5	معدل دوران المخزون *
وتعني أن الفترة التي يستغرقها الإنتاج التام منذ الانتهاء من إنتاجه ودخوله المخازن إلى أن يتم تسليمهم للعميل بلغت 6.3 يوم خلال عام 2023 مقابل 8.5 يوم خلال عام 2022 .	8.5 يوم	6.3 يوم	متوسط فترة تصريف المخزون

* بلغ رصيد مخزون الإنتاج التام في 30 / 6 / 2023، 30 / 6 / 2022، 30 / 6 / 2021 نحو 168.467 مليون جنيه، 216.126 مليون جنيه، 405.429 مليون جنيه على الترتيب على النحو الموضح بالإيضاحات المتممة.

□ تعليق عام على نسب النشاط:

- حققت الجهة معدل دوران على الأصول مرتفع؛ ويزداد مدلوله هذا المؤشر متي اقترن بمؤشرات المنافسين وبمتوسط الصناعة خاصة وإن هذا المعدل.
- قد يكون هذا المعدل مضلل أحياناً؛ فقد يقل معدل الدوران عن قصد وذلك عندما تشتري الجهة أصول ضخمة وذلك أخذاً في اعتبارها لنمو محتمل قادم والعكس صحيح وذلك عنما تقرر تسجيل بعض أصولها لتواجه انخفاض في معدلات النمو.



□ تعليق عام على نسب النشاط:

- تشير مؤشرات النشاط (والتي تقيس فعالية إدارة المخزون) قدرة الجهة على إدارة المخزون بفعالية حيث ارتفاع معدل دوران المخزون مقترن بمتوسط فترة تصريف المخزون منخفضة أقل من ثلث شهر- نظرًا لطبيعة نشاط الجهة - بشكل انعكاس إيجابيًا على مؤشرات الربحية والسيولة على النحو السابق إيضاحه.
- ولاشك أن احتساب مؤشرات إدارة الذمم والدائنين كان من الممكن أن يساهم في تأكيد ذلك الأثر الإيجابي ولكن تعذر احتسابهما لعدم توافر بيانات بشأن المبيعات والمشتريات الآجلة.



حالة

عملية

نسب الربحية:

مدلول النسبة	النسب الفعلية		النسبة / المؤشر
	2022	2023	
ويشير إلى ربحية التشغيل عن كل جنيه مبيعات حيث أن كل 100 جنيه مبيعات تدر 41.4 جنيه ربح تشغيلي عام 2023 وهي نسبة ربحية ليست بقليلة مقابل 20.9 جنيه عن الفترة المماثلة السابقة عام 2022.	%20.9	%41.4	هامش ربح التشغيل. %
ويعني أن كل 100 جنيه مستثمر في أصول الجهة يرد عائد 28.9 جنيه عام 2023 وهو عائد ليس بقليل؛ مقابل 16.6 جنيه عن الفترة المماثلة السابقة عام 2022.	%16.6	%28.9	العائد على الأصول. %

التحليل المالي



حالة

عملية

نسب الربحية:

مدلول النسبة	النسب الفعلية		النسبة / المؤشر
	2022	2023	
العائد على حقوق الملكية. %	38.9%	53.6%	ويعني أن كل 100 جنيه مستثمر من جانب الملاك يدر لهم عائد قدره 53.6 جنيه عام 2023 مقابل 38.9 جنيه عن الفترة المماثلة السابقة عام 2022 وهو معدل عائد مرتفع جدًا مقابل المخاطرة التي يتحملها هؤلاء.
عائد السهم* .	1.61	2.98	وتعني أن كل سهم يدر ربح قدره 2.98 جنيه عام 2023 ؛ مقابل 1.61 عن الفترة المماثلة السابقة عام 2022 .

* وفقًا لما ورد بقائمة الدخل للجهة عن العام المالي من 2022 / 7 / 1 حتى 2023 / 6 / 30.



التحليل المالي



□ تعليق عام على نسب الربحية:

- حققت الجهة أرباح خلال الفترتين المتتاليتين؛ 2022، 2023 انعكست على نسبة هامش ربح التشغيل؛ وكذلك معدلات العوائد على الأصول وحقوق الملكية والسهم؛ وهي نسب ومعدلات مرتفعة جدًا؛ **ويزداد مدلول هذه النسبة والمعدلات متي تم مقارنتها بمثيلتها من نسب ومؤشرات المنافسين و متوسطات الصناعة.**
- وتجدر الإشارة إلى ارتفاع نسبة هامش ربح التشغيل؛ وكذلك معدلات العوائد على الأصول وحقوق الملكية والسهم عام 2023 مقارنةً بعام 2022 حيث بلغ ربح الفترة نحو **7.657** مليار جنيهه مقابل **4.030** مليار جنيهه على التوالي.



□ تعليق عام على نسب الربحية:

ويرجع ارتفاع مؤشرات الربحية عن عام 2023 مقارنة بعام 2022 بصفة رئيسة إلى تحميل قائمة الدخل عن العام المالي من 2022 / 7 / 1 حتى 2022 / 6 / 30 / 2023 مصروفات أخرى بنحو **517** مليون جنيه (منها نحو 256.7 مليون جنيه مخصص التزامات معاش مبكر، 3.8 مليون مخصص ضرائب متنازع عليها) مقابل **3.450** مليار جنيه (منها 1.232 مليار جنيه مخصص التزامات معاش مبكر، 1.925 مليار جنيه مخصص ضرائب متنازع عليها) عن العام المالي من 2021 / 7 / 1 حتى 2022 / 6 / 30 على النحو الموضح بالإيضاحات المتممة.



حالة

عملية

نسب الربحية:

المدلول	عام 2022		عام 2023		النسبة / المؤشر
	القيمة المحسوبة باستخدام بيانات قائمة الدخل	القيمة المحسوبة	القيمة المحسوبة باستخدام بيانات قائمة الدخل	القيمة المحسوبة	عائد التدفق النقدي.
<ul style="list-style-type: none"> انخفاض معدلات العائد المحسوبة باستخدام بيانات التدفقات النقدية (قائمة التدفقات النقدية) بشكل ملحوظ عن تلك معدلات العائد المحسوبة باستخدام بيانات قائمة الدخل عام 2023، مما يشير إلى ضعف المقدرة النقدية لربحية الجهة. 	%16.6	%33.3	%28.9	%14.4	العائد النقدي على الأصول.
	%38.9	%77.9	%53.6	%26.7	العائد النقدي على حقوق الملكية

حالة

عملية

نسب الربحية:

المؤشر / النسبة	عام 2022		عام 2023	
	القيمة المحسوبة باستخدام بيانات قائمة الدخل	القيمة المحسوبة	القيمة المحسوبة باستخدام بيانات قائمة الدخل	القيمة المحسوبة
العائد النقدي على للسهم.*	1.61	3.62	2.98	1.71
العائد النقدي للمبيعات.	%20.9	%47.1	%41.4	%21.2
* المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية 2.230.000 ألف سهم عام 2023 مقابل 2.229.443 ألف سهم عام 2022				

مقابل ارتفاع معدلات العائد المحسوبة باستخدام بيانات التدفقات النقدية (قائمة التدفقات النقدية) بشكل ملحوظ عن تلك معدلات العائد المحسوبة باستخدام بيانات قائمة الدخل عام 2022؛ مما يشير إلى المقدرة النقدية لربحية الجهة ويعكس جودة الأرباح.



ديوان المحاسبة

التحليل المالي



□ تعليق عام على نسب الربحية:

- بصفة عامة؛ إذا كان نصيب السهم من الأرباح لا يختلف بدرجة كبيرة عن نصيبه من التدفقات النقدية كان مؤشر على جودة أرباح الجهة.
- يعكس انخفاض معدلات العائد النقدية عن تلك معدلات العائد المحسوبة على أساس الاستحقاق عام 2023 إلى ضعف المقدرة النقدية لربحية الجهة.
- يعكس ارتفاع معدلات العائد المحسوبة النقدية عن تلك معدلات العائد المحسوبة على أساس الاستحقاق عام 2022 المقدرة النقدية لربحية الجهة وجودة الأرباح.



حالة

عملية

نسب الرافعة المالية " المديونية ":

مدلول النسبة	النسب الفعلية		النسبة / المؤشر
	2022	2023	
وتعني كل 100 جنيه من أصول الجهة يتم تمويله بنحو 39 جنيه مصدر تمويل خارجي عام 2023 مقابل 53.5 جنيه عام 2022.	%53.5	%38.7	■ نسبة الديون إلى الأصول. %
وتعني كل جنيه مساهمة من الملاك في تمويل أصول الجهة (تمويل ذاتي) يقابله 63. جنيه تمويل خارجي عام 2023 مقابل 1.15 جنيه عام 2022.	%115.1	%63.2	■ نسبة الديون إلى الملكية. %
ويعني القدرة الفائقة لربح الجهة من النشاط التشغيلي على سداد التكاليف التمويلية حيث بلغ معدل التغطية 23 مرة عام 2023 مقابل 30.8 مرة عام 2022، وهي نسبة مرتفعة جدًا.	30.8	23.1	■ معدل تغطية التكاليف التمويلية بالأرباح* (مرة)
* بلغت التكاليف التمويلية 321.742 مليون جنيه عام 2023 مقابل 116.357 مليون جنيه عام 2022 على النحو الموضح بالإيضاحات المتممة.			



ديوان المحاسبة

التحليل المالي



□ تعليق عام على نسب الرافعة المالية "المديونية":

■ تحسن نسب المديونية عام 2023 عن عام 2022 ؛ وإن انخفضت نسبة التغطية ؛ وبصفة عامة تعكس هذه النسب تَحْمُلُ الجهة أعباء تمويلية أقل لعدم الاعتماد على القروض كمصدر تمويلي ، ومن ثم قدرة أعلى على السداد على النحو الذي أسفرت عنه مؤشرات التداول والسيولة في ظل تعاظم قيمة رأس المال العامل (الأصول المتداولة) والذي يضم بين حساباته ما بين 55.5% : 61.8% في صورة استثمارات مالية بالقيمة العادلة في نهاية عامي المقارنة حققت الجهة صافي ربح من بيعها عام (كمحصلة نهائية) 2023 بنحو 222.199 مليون جنيه.



حالة

عملية

نسب السوق:

مدلول النسبة	النسب الفعلية		النسبة / المؤشر
	2022	2023	
وتشير إلى المستوى السعري الذي يرغب المستثمر في دفعه لكل جنيه ربح؛ وتعني أن المستثمر يدفع 7.1 جنيه عن كل جنيه ربح يدره السهم عام 2023 مقابل 6.4 جنيه عام 2022.	6.4	7.1	■ القيمة السوقية / العائد. (مضاعف)
وتعني أن القيمة السوقية للسهم تعادل 2.9 مرة تكلفته الدفترية عام 2023 مقابل 1.8 مرة عام 2022؛ وبصيغة أخرى هي أن يدفع المستثمر 2.9 جنيه عن كل جنيه من القيمة الدفترية للسهم مقابل 1.8 جنيه.	1.8	2.9	■ القيمة السوقية / التكلفة الدفترية. * ■ (بالمرة)
وتعني أن المستثمر يدفع 12.4 جنيه عن كل جنيه تدفق نقدي من السهم عام 2023 مقابل 2.8 عام 2022.	2.8	12.4	■ القيمة السوقية / التدفق النقدي للسهم.

- تبرز أهمية القيمة السوقية / التكلفة الدفترية، إذ تعد القيمة الدفترية في أساسها مبنية على التكلفة التاريخية وسعر السهم مؤشر للقيمة الحالية، وبالتالي فهي تقيس كم تبلغ قيمة الملكية اليوم بالنسبة لتكلفتها فإذا زادت عن واحد صحيح يدل على نجاح الجهة في توليد قيمة لمالكيها. ولكن بصفة عامة كلما اشترى المستثمر السهم بقيمة مقاربة لقيمتها الدفترية كان ذلك أفضل من الناحية الاستثمارية حيث أن قيمة السهم المدفوعة تكون مغطاة ومؤمنة بأصول الشركة المتاحة.
- بلغت القيمة السوقية للسهم 20.17 جنيه في نهاية عام 2023 مقابل 10.3 في نهاية عام 2022.

□ تعليق عام على نسب السوق:

- انعكست قدرة الجهة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل (تحسن مؤشرات السيولة) وقدرتها على إدارة أصولها (تحسن مؤشرات النشاط) - مقترنة بتحسن في نسب الرفعة المالية - **على توليد** أرباح (تحسن مؤشرات الربحية ومعدلات العوائد) من جانب و**ثم على سعر السهم السوقي** وتعظيم ثروة الملاك من جانب آخر (نسب السوق) حيث تشير - بصفة عامة - نسب ومؤشرات السوق العالية إلى ثقة المستثمر باستقرار ونمو الجهة وبالتالي ارتفاع أسعار أسهمها.



هنئتم بالأ وسعدتم حالاً



التحليل المالي



ديوان المحاسبة

